جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
التخصص: مالية وتجارة دولية

واقع التجارة الخارجية في الجزائر

دراسة حالة ميناء مستغانم(2001 – 2016)

من إعداد الطالبة :

تحت إشراف الأستاذة:

*طيفور شريفة

*بسدات كريمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني عبد القادر	استاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	بسدات كريمة	استاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	استاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017 - 2018

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلى بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين. "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من احمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.. وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد..... "والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.. إلى أغلى الحبايب.. "أمي الحبيبة"

إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائب صغيرة.. ومعكم سرت الدرب خطوة بخطوة.. وما تزالوا ترافقوني حتى ألان.. إلى شمعة متقدمة تنير ظلمة حياتي.. أخواتي " محمد ,حمزة ,بلال ,ابراهيم واخواتي فاطمة, امال خيرة " والى برعمتان اسيا واشواق حفظهم الله وراعاهم

إلى من سهروا في تربيتي.. إلى من علموني الحب والوفاء.. إلى من أخذت منهم عبر الحياة.. أطال الله في عمركم "جدي وجدتي"

إلى الإخوة و الأخوات. .إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء و ا لعطاء.. الى ينابيع الصدق الصافي.. إلى من معهم سعدت وبرفقهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت.. إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ..إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.. فاطمة يونسي ومرسالي سارة والى اخ عبيد حسان وعبيد حليم "إلى أصدقائي وخاصة الأخت سهلة نعيمة"

شكر وعرفان

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ...)

سورة النمل الآية (19)

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلينا بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي تقدم اسمي آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

واخص بالشكر والتقدير

الأستاذة المشرفة **"بسدات كريمة "**

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

" أن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير "

وكذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

" كن عالما... فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

فهرس المحتويات

قائمة

الأشكال والجداول

مقدمة عامّة

الفصل الأول

عموميات حول التجارة الخارجية

الفصل الثاني
التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

الفصل الثالث

دراسة تحليلة لميناء مستغانم

خاتمة عامة

قائمة المراجع

فهرس محتويات

الاهداء

الشكر

فهرس المحتويات

قائمة الجدول و الاشكال

المقدمة العامة

01

الفصل الاول: مدخل الى التجارة الخارجية

مقدمة الفصل.....04

تمهيد.....05.

المبحث الاول :ماهية التجارة الخارجية.....06

المطلب الاول: تعريف التجارة الخارجية.....07.

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية.....12

المطلب الثالث: أهمية و أهداف التجارة الخارجية.....13

المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية.....15

المطلب الاول : المدرسة الكلاسكية.....15

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسكية
.....18
المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الدولية
.....19
المبحث الثالث : السياسات التجارية و السياسات المفسرة لها.....21
المطلب الاول : مفهوم السياسة التجارية و أهدافها.....21
المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية
.....22
المطلب الثالث : سياسة حماية
.....26.
خلاصة الفصل :
.....
31.....
الفصل الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل انفتاح الاقتصادي
32.....
المبحث الاول : السياسة التجارية الجزائرية قبل 1989.....33
المطلب الاول : الوضع الاقتصادي قبل 1989.....33
المطلب الثاني : الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي
.....36
المطلب الثالث : نتائج و اثار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية 43
المبحث الثاني : السياسة التجارية بعد 1998(الاتفاق الموسع)
.....47

المطلب الاول : هيكلة الصادرات و الواردات
.....47
المطلب الثاني : التجارة الخارجية في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي
.....54
المطلب الثالث : التجارة الخارجية و انضمامها الى منظمة التجارة العالمية
OMC.....57
المبحث الثالث : اساسيات حول ميزان المدفوعات و دراسة تحليلية للميزان التجاري
.....61
المطلب الاول : اساسيات حول ميزان المدفوعات
.....61
المطلب الثاني : دراسة تحليلية لوضعية الميزان التجاري في فترة ما بين
(2001_2016).....68
المطلب الثالث : اهم شركاء و مبادلات التجارية الخارجية
.....74
خلاصة الفصل :
.....
80.....

الفصل الثالث : دراسة حالة ميناء مستغانم

تمهيد.....
.....81
المبحث الاول : ماهية مؤسسة ميناء مستغانم
.....82
المطلب الاول : تعريف بمؤسسة ميناء
مستغانم.....82

المطلب الثاني : الخصائص البحرية التجارية لمحطات الرسو 86
المطلب الثالث : المنشآت المتخصصة 87
المبحث الثاني : التجارة البحرية على مستوى ميناء مستغانم 89
المطلب الاول : استقبال السفينة و التسهيلات المينائية 89
المطلب الثاني : الحركة التجارية بميناء مستغانم 90
المطلب الثالث : الصادرات و الواردات للميناء مستغانم.....91
المبحث الثالث : المشاكل و التحديات و المشاريع المستقبلية بميناء مستغانم 96
المطلب الاول : التحديات التي يوجهها الميناء و انعكاساته 96
المطلب الثاني : المشاريع المستقبلية للميناء 97
المطلب الثالث : مشاكل في ميناء مستغانم 99

فهرس الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
(1-II)	حجم الاستثمارات خلال فترة 1966/1963	29
(2-II)	تطور سعر الصرف دولار امريكي بالنسبة للدينار الجزائري ما بين 1987الى1991	33
(3-II)	تطور ميزان التجاري ما بين 1993/1991(التجارة منظورة)	39
(4-II)	تطور ميزان التجاري ما بين 1993/1991(التجارة غير المنظورة)	41
(5-II)	ميزان التجاري سنة1995الى2000	43
(6-II)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة 2005/1998	46
(7-II)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال فترة 2005/1998	47
(8-II)	ميزان التجاري خلال فترة 2005/1998	63
(9-III)	ميزان التجاري خلال فترة 2016/2001	67
(10-III)	اهم الشركاء ومبادلات التجارية سنة2016/2015	70
(11-III)	خصائص البحرية والتجارية لمحطات الرسوسنة2014	75

فهرس الاشكال

رقم	البيان	الصفحة
(1-II)	ميزان التجاري سنة 1998-2005	47
(2-II)	مكونات الميزان المدفوعات	61
(3-II)	منحنى بياني للميزان التجاري خلال 2016/2001	64
(4-II)	دائرة النسبية للأهم الزبائن للجزائر خلال 2016/2015	69
(5-III)	هيكل عام لمؤسسة ميناء مستغانم	75

مقدمة

يطلق لفظ التجارة الخارجية على عملية مبادلة السلع والخدمات بين الدول العالم وللتجارة الخارجية اهمية بالغة في اقتصاديات ا لعالم اجمع ففي الفترات التي يتعذر فيها تبادل السلع والخدمات ,نلاحظ انخفاضا ملموسا في مستويات المعيشة ,فالتجارة الخارجية ما هي الا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الاعوان الاقتصادين المقيمين والغير المقيمين وذلك في مختلف دول العالم وتعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية واداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية ,ولقد ساهمت الاتفاقيات الخاصة على التجارة بزيادة درجة الترابط بين دول العالم ,ومن اهم خصائصها هو تمكين جميع الدول من الاستغاثة من التجارة الخارجية عن طريق تحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية ,لان عن طريقها يتم التبادل مما يعود على الدول المصدرة بالموارد المالية وتملك الاموال تستطيع اقتصادها وتنميتها واما فيما يخص الدول المستوردة تلبي حاجيات اقتصادها عن طريق الاستيراد ,ان تلبي العجز الذي حصل على مستواها الاقتصادي (الانتاجي, الصناعي .....)

والجزائر كسائر الدول العالم الثالث ,عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها فبعد ما اعتمدت في تسير اقتصادها على النهج الاشتراكي والمركزي الموجه الذي لم يحقق ما كانت مرجوة منه خلال مخططات التنموية الاقتصادية ,لجات الى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروطا كانت مجبرة على تطبيقها خلال فترة زمنية قاربت عشر سنوات ,بغية تحقيق اهداف برنامج الاصلاح وكذلك وفق مقتضيات الانتقال الى نظام الاقتصادي الجديد ,وعليه ابرمت الجزائر اتفاقا للشركة مع الاتحاد الاوروبي وهي الان تسعى جاهدا نحو انضمامها الى منظمة العالمية للتجارة.

الاشكالية:

وضمن هذا اطار الفكري والعلمي المتداخل نبرز ملامح اشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالاتي:

- ✓ ما هو واقع التجارة الخارجية الجزائرية
- ✓ اين تبرز النظريات والسياسات في التجارة الخارجية

اسئلة الفرعية: وحتى يتسر لنا الالمام بجميع هذه الجزئيات فيما يلي:

- ➢ -اين تبرز نظريات الحديثة في التجارة الخارجية
- ➢ هل تحقق للجزائر ما كانت مرجو تأمله من اصلاحات اقتصادية تجارية
- ➢ في اطار الشراكة الدولية هل يمكن للتجارة الخارجية ان ترقى الى مستوى المنافسة

فرضيات البحث:

تعتبر النظريات الحديثة اساس تطور التجارة في شكلها حالي

السياسة التجارية كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في مسار منافسة

اهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل اثار الاصلاحات الاقتصادية, التي اشتملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر ومكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد سوق والشراكة الدولية ,وتزايد اهمية التجارة الخارجية من متطلبات الاقتصاد الجزائري في الظروف الحالية تسعى الى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ومسعها الى انضمام الى منظمة التجارة العالمية.

اهداف البحث:

تعزى اهداف هذه الدراسة على الاجابة على التساؤلات المطروحة :

1) السعي الى تبيان أثر تحولالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي موجه الى اقتصاد السوق على تطور التجارة الخارجية.
2) محاولة ابراز اصلاحات المفروضة من قبل الهيئات الدولية ,على اقتصاد الجزائري عامة وقطاع التجارة خاصة
3) ابراز اثار امضاء الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ومسعها الى انضمام الى منظمة التجارة العالمية على قطاع التجارة الخارجية .

تحليل وضعية رصيد الميزان الاتجاري من خلال التطرق لتطور الصادرات و الواردات الجزائرية

اسباب اختيار موضوع:

- مكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن اقتصاد الدولي .
- التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية خاصة بعد اصلاحات المبتهجة.

المنهج المتبع

اعتمدت من خلال دراستي لموضوع البحث على المنهج الوصفي عند التطرق الى مفاهيم اساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالنظريات التجارة والسياسات التجارية المبتهجة وكما اعتمدت على المنهج التحليلي بغرض تحليل تطور التجارةالخارجية في الجزائر.

صعوبات البحث

صدفت في بحثي جملة من صعوبات

اختلاف في الإحصائيات و البيانات من المصدر إلى أخر

عدم وجود إحصائيات لتجارة الجزائرية

هيكل البحث

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الافكار قد الامكان قمت بتقسيم البحثي الى ثلاث فصول

تعرضت في الفصل الاول الى مدخل الى التجارة الخارجية, واستعرضت الى ماهية التجارة الخارجية والنظريات المتعلقة بها .كما تطرقت الى مفاهيم واهداف السياسة التجارية وانواعها.

وتطرقت في الفصل الثاني الى التجارة الخارجية الجزائرية في ظل انفتاح الاقتصادي ,بداية اعطاء نظرة عامة على السياسة التجارية الجزائرية قبل بداية الاصلاحات والاتفاق الموسع من 1998 الى2005 ,ودخول اتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي , وابراز ايجابيات والسلبيات مع الشراكة الاتحاد الاوروبي وانضمامها الى منظمة التجارة العالمية وفي المبحث الثالث الى دراسة ميزان ا لتجاري خلال فترة 2001 الى2016واهم موردين لها.

وتطرقت في الفصل الثالث الى دراسة تحليلية لي ميناء مستغانم.

تمهيد

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع من المجتمعات سواء كانت دولة متقدمة او ناميا ,فالتجارة الخارجية تربط دول ومجتمعات مع بعضها البعض اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق اسواق جديدة امام منتجات الدول.

ان الانفتاح على الاقتصاد عالمي جعل من قطاع التجارة الخارجية قطاعا اساسيا يحتل دور حيوي ومؤثرا في النشاط اقتصادي لتشكل بذلك نسبة كبيرة من ناتج قومي اجمالي للدول, وحسب مفكرين التجاريين كلاسيكيين ,ونيوكلاسكين وحديثين منهم انها تشكل الرهان الرئيسي للان الاقتصاد ,ان كان اقتصاد هو جسم سليم فالتجارة الخارجية, هي العقل السليم فيه وهي اساس التنمية الاقتصادية .

وسوف نتطرق في هذا الفصل الى مفاهيم التجارة الخارجية ,و السياسات التجارية ونظريات المفسرة لها

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية في للاقتصاد القومي بدور مهم للنشاطات وتوفيرها احتياجات البلاد من سلع والخدمات غير متوفرة عن طريق الاستيراد كما تقوم بتصريف فائض الانتاج المحلي عن طريق التصدير لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا انها ساعدت الكثير من الدول على النمو الاقتصادي

المطلب الاول :عموميات حول التجارة الخارجية

– تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية وذلك بناء على الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخيا بأنها علم صور العلاقة بين الصادرات والواردات أي أنه اقتصر توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بتبادل الصادرات والواردات[1] .

هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثيرفي حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة .[2]

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة .[3]

التجارة الخارجية هي وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دول أخرى تحتاج بالفعل إلى هذه الصادرات والواردات حيث يوجد ما يسمى بصافي الصادرات و فائض الميزان التجاري وذلك حينما تزداد الصادرات عن الواردات كما يوجد أيضا بما يسمى بصافي الاستيراد أو العجز في ميزان التجاري وذلك حينما تصبح الواردات أكبر من الصادرات .

– هيكل التجارة الخارجية :

[1] حسام علي داود واخرون ,اقتصاديات التجارة الخارجية ,دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة , الطبعة الاولى 2002,ص13 12

[2] السيد محمد احمد السبتي , التجارة الخارجية ,مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع عمان ,الطبعة الاولى 2008,ص08

[3] سهير محمد السيد حسن ,تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ,مؤسسة شباب السنة الجامعية 4 200 ,ص67

تعتبر الصادرات والواردات أساس التبادل التجاري بشكل عام ويظهر ذلك من خلال ما تصدره الدول لتوسيع سوقها الخارجي وما تستورده لتحقيق الاكتفاء فيما تحتاجه وبالتالي تقوم على أساسين هما

1-الاستيراد

هو لون من الوان المبادلات التي تتم بين الدول فيمل بينها . وحركة السلع بين الدول وحتى الخدمات المتوفرة اي هو عبارة عن الشراء من خارج الحدود الجغرافية للبلد المستورد وهو الإنفاق الكلي حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها في الداخل ويزيد قوة في الخارج وهناك نوعان : الأول يتمثل في الواردات الملموسة كالسلع . أما الثاني فيشمل الواردات غيرا لملموسة المتمثلة في الخدمات محليا والتي تنتج بتكاليف منخفضة نسبيا اذا المستورد ,او محددا بموجب اتفاقية متعددة وبالتالي لا يخضع لضريبة جمركية ويحصل الاستيراد نتيجة:

-توفير وتلبية حاجيات السوق المحلية

-عدم الاعتماد كلية على الاكتفاء الذاتي في ظل العلاقات الدولية ذات طابع التعاوني

-انخفاض الاجور واسعار المواد الاولية بالعالم الثالث تجعل الدول الصناعية تحقق ارباحا كثيرة اذا استوردت من الخارج

-ان الشركات التجارية و المستوردين عموما لا يترددون في الدخول لمزاحمة المنتجات المصنعة محليا

2-التصدير

هو عملية تقوم على بيع وارسال الخدمات المنتجات محليا الى الخارج .اما اذا كانت هذه السلع والمنتجات غير المنتجة محليا فيطلق عليها اذن اعادة التصدير ,ويكون التصدير حر او بشكل كامل عنها لا يكون مقيد ا اي خاضع لرسم بين المستورد بالعكس حرا عند الخروج او الدخول بحيث لا تخضع الدولة المصدرة الى قيد او رسم لتشجيع صادراتها وتصريف منتجاتها , ومقيدا عند الخروج او الدخول بحيث لإخضاعه لقيود خاصة او لرسم من اجل ضمان وكفاية الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات او اسباب اقتصادية او سياسية او امنية وتقوم اي دولة بتصدير منتجاتها من اجل ما يلي...

*التأقلم في الاسواق الجديدة

*مما يعتبر نافدة لتحسين وترقية صورة المؤسسة في نظر الزبائن

*الرفع من رأس المال بزيادة النشاطات التجارية

المطلب الثاني: اسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى اسباب الرئيسية المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية او ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصاديون قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات الانسانية المتجددة والمتزايدة

والمتداخلة الى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل امثل ويمكن تلخيص اهم اسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية [1]

-عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين الدول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا

-تفاوت التكاليف واسعار عوامل الانتاج و الأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج السلعة في دولة ما وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة مع ارتفاع هذه تكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة اخرى

-اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة اخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية حيث تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالمية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الانتاج لسوء الكفاءة الانتاجية وعدم الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية

-الفائض في الانتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن اسواق خارجية لتسويق الانتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة لطلب على انتاج عالميا

السعي الى زيادة الدخل القومي اعتماد على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف دفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاه الاقتصادي

-اختلاف الميول والاذواق الانتاج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة حيث ان المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات الجودة العالية لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها

- عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك بسبب الميزان الطبيعة و المكتسبة بسبب اختلاف ظروف لإنتاج كل سلعة

- التخصص الدولي : حيث إن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد ويكون هناك فائض لديها في هذه السلعة وبالتالي عليها استبدال بالسلع أخرى من إنتاج دولة أخرى والتي تتمتع بدورها بميزة في إنتاجها وهذا التخصص يؤدي إلى إنشاء مشروعات كبيرة قد يؤدي إلى تقليل الكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة والنتيجة وفرة حجم كبير .

المطلب الثالث : أهمية و اهداف التجارة الخارجية

[1] محمدديات "التجارة الدولية في عصر العولمة "دار المنهل اللبناني دار الطباعة والنشر والتوزيع, سنة2010 ,ص70

1-اهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدول ,فتوفر للاقتصاد ما يحتاج من سلع وخدمات مختلفة من خلال نشاط التصدير فتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية, بدورها على الأسواق المادية السلعة (الإنتاج الدخل والعمال) وعلى الأسواق المالية والنقدية (أسواق النقود والصرف الأجنبي) .وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم ,وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على الاقتصاديات المختلفة لمعظم دول العالم ,ويمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية والمتمثلة أساسا فيما يلي :

- تساعد التجارة الخارجية على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة

- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك والاستثمار .

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشر للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي ,وكذلك من خلال القدرة التصديرية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك الميزان التجاري .

- تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها, إما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها ,وإذا كان بإمكان الدولة الإنتاجية فأنها تزيد في تكاليف نتيجة الإيرادات

- تقسيم العمل بمعنى تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع أوكلها إذا رغبت .

- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصاداتها ,بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدولة فرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية ,والاقتراض الدولي ماهوا صورة لانتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى .[1]

2-أهداف التجارة الخارجية

المنطق الأساسي في مبادلات التجارة الدولية هو استغلال المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة ,وتحقيق تبادل المنفعة بين مجموعة من الدول سواء كان نظامها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي .

[1] حسام علي داود واخرون , مرجع سابق .ص25

ولاشك أن الفرق الشاسع بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة ,التي تمكن في الرغبة لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ككل عن طريق تطوير وتنمية قوى الإنتاج من زاوية التجارة الخارجية, التي تنطوي على مجموعة من المنافع تتمثل في الصورة أكثر تحديد في ما يلي :

- تعبئة عناصر الإنتاج وزيادة القدرة على استغلالها وتعبئتها لخدمة الاقتصاد القومي .

- حماية الاقتصاد القومي من التدابير الخارجية كالأزمات والفوضى في الأسواق .

- إيجاد الحلول المطبقة على الضرائب الحكومية للسلع الزراعية والصناعية .

- تحديد الحواجز شبه التعريفية وغير التعريفية وكذا تخفيض أو إزالة الحواجز لجمركية والإدارية .

- إزالة العوائق الفنية للتجارة وذلك من أجل حماية المستهلكين والمنتجات,وتقوم الدولة الثانية بالتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجه دولة ثانية ,وهكذا تتشابك العلاقات وتتصل الدول بعضها البعض تجاريا.

المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية

بعد الحرب العالمية الثانية اجتهد بعض الاقتصاديين في تحليل تبادل الدولي والتوسع في نظريات التجارة الدولية ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة .

المطلب الاول : المدرسة الكلاسيكية .

1- نظرية الميزة المطلقة :(ادم سميث1722-1790)

أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية هو الاقتصادي أدم سميت في كتابه المشهور ثروة الأمم سنة 1776 ,حيث استخدام الفرق المطلق في الكتلة الإنتاجية بين الدول, وهذا ما يسمى بالميزة المطلقة وهذا يعني أن الدولة التي لها ميزة مطلقة لسلعة ما ,تباشر تصديرها مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تقل فيها كفاءتها وقدرتها الإنتاجية أي لها (نقيصة مطلقة) وبالتالي فإن هذه الدولة ستكتسب أكثر إذا تخصص في إنتاج السلع ,والتي تتمتع

فيها بالميزة المطلقة وقد أسند آدم سميت ,أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة.

حسب ادم سميث يعتبر العمل وتقسيمه سبب ارتفاع الانتاجية الذي هو مصدر الامم, وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة ,عن زيادة الابتكارات ,التي تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج ووقت العمل اللازم للإتمام العمليات الانتاجية وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية ,وما يترتب عليها من زيادة في الارباح وادخارها ثم اعادة استثمارها ليتراكم راس مال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الانتاج ,فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود الى رفع مستويات المعيشة وتوسع الاسواق واستخدام المعدات والآلات, والتي ينشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة او المنخفضة[1]

انتقادات نظرية التكاليف لادم سميث :

ان الانتقاد الاساسي لنظرية التكاليف المطلقة والذي ترتب عليه ظهور نظرية جديدة عرفت بنظرية التكاليف المقارنة (النسبية),

لو فرضنا كانت التكلفة المطلقة الانتاج كل من الملابس والواح الصلب اقل في انجلترا بالمقارنة بمصر ,فهل معنى ذلك ان انجلترا سوف تتخصص في انتاج وتصدير السلعتين الى دول مستوردة لكل السلع من العالم الخارجي (انجلترا)

تجيب نظرية التكلفة النسبية بالنفي مثبتة انه على الرغم من انخفاض التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين في انجلترا, فانه من الافضل لإنجلترا ان تتخصص في انتاج سلعة واحدة وهي السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية اقل من السلعة الاخرى وتخصص, مصر في انتاج السلعة الاخرى التي يكون عدم تميزها في انتاجها اقل وان هذا النمط من التخصص سيحقق مكسب للدولتين وهذا ما مثل جوهر نظرية التكاليف النسبية

[1] مدحت الفرسي ,التنمية الاقتصادية , نظريات وسياسات وموضوعات ,دار وائل , الاردن 2007,ص56-57

-بعض الدول المتخلفة لا تفوق مطلق في انتاج اية سلعة, وبالتالي لا تستطيع تصدير اية سلعة ولاحتياجها السلع مستوردة لا نستطيع دفع قيمتها فان هد يؤدي الى انكماش التجارة الدولية

- صعوبة انتقال عناصر الانتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الدولي

2- نظرية الميزة النسبية

بعد 40 سنة من تحليل آدم سميت جاء دافيد ريكاردو يعطي فرصة للدول النامية التي ليس لها ميزة مطلقة ,في أي سلعة بسبب استخدامها لطرق تقليدية وأقل كفاءة فقط بين ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي, الذي صدر سنة 1821 أنه حتى وإن كانت الدولة ما نقيصة مطلقة فبإمكانها المشاركة ,واقتحام سوق التجارة الدولية أي أن هذه الدولة لديها ميزة نسبية في إنتاج سلعة ما .

وبصفة عامة يقر دافيد ريكاردو أن سبب قيام التجارة الخارجية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة ,وذلك اعتمادا على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية وهي المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل والحركية التامة لعناصر الإنتاج داخليا, وتمثل أذواق كما اعتمد في نظرية المزايا النسبية على مجموعة أخرى من الافتراضات تسمى بالافتراضات التحليلية .

1 – وجود دولتين فقط أي أن التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط.

2 – وجود سلعتين فقط أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط.

3 – ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

4 – العمل عنصر وحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة .

5 – أن التبادل الدولي يتم دولتين على أساس مبادلة وحدة بالوحدة.

انتقادات نظرية الميزة النسبية:

افتراض النظرية أن العمل هو أساس القيمة, أي قيمة الوحدة (السعر الطبيعي) من السلعة تقاس بكمية العمل فقط المبذول في انتاجها, متجاهلة كافة القوى التي تحدد قيمة (الثمن),والقيمة التي تقرر النظرية الاقتصادية تحدد بقيمة الطلب والعرض.

3-نظرية لقيم الدولية لجون ستيوارت ميل

يتفق جون ستيوارت ميل مع دافيد ريكاردو في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع مع الدولة الأخرى وذلك اعتمادا على نفس الافتراضات

الأساسية النظرية وهي المنافسة الكاملة -التوظيف الكامل – الخبرة التامة لعناصر الإنتاج داخليا تمثل الأذواق ولكنه يختلف عن ريكاردو وفي تعديله لبعض الافتراضات التحليلية حيث يقوم بتعديل الافتراضيين نظرا لعدم واقعيتهم ولذا فإن مساهمة جون تعتمد على الافتراضات التحليلية التالية :

– وجود دولتين فقط .

– وجود سلعتين فقط .

– ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

– إن قيمة السلع تحدد بتكلفة إنتاجية من كل عوامل الإنتاج (العمل ،رأس المال ، الأرض، التنظيم) وليس عنصر العمل فقط .

إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليس وحدة بوحدة والافتراضات التحليلية التي اعتمد عليها تحليل جون لا تتأثر على مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.[1]

المطلب الثاني : النظرية النيوو كلا سيكيه .

1. **النظرية السويدية:(نظرية هيكشر – الين).**

حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة وليس إلى اختلاف الميزة النسبية كما تعكسها تكلفة العمل مثلا.....الخ .

وتجدر الإشارة على الأسباب المبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى التجارة المحلية داخل البلد أو المنطقة في هذا البلد إلا وهي رفع مستوى المعيشة .

وهناك حقيقتان على جانب كبير من الاهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستوى المعيشة

ليس لكل دولة نفس الإنتاج والإمكانيات المتاحة للإنتاج سلع وخدمات الحقيقية حيث أن عالمنا اليوم غاية في التنوع فبعض الدول غنية بالموارد التي بها والبعض الآخر فقير في موارده وهذه الحقيقة بعينها أي وجود اختلافات في تكاليف لإنتاج بين الدول هي السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية .

انتقادات نظرية هيكشر اولين

[1] اشرف احمد العدلي ,التجارة الدولية , مؤسسة طيبة معمورة الاسكندرية الطبعة الاولى سنة2002,ص53

استبعاد اثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية تشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين الدول العالم المختلفة

عدم قدرة نظرية على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الاولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها في حين افترضت نظرية عدم وجود نفقات نقل بين الدول [1]

المطلب الثالث :النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

عالجت النظريات الحديثة في مجال التجارة الدولية بعض المسائل التي لم تتناولها النظرية الكلاسيكية فهيا تسعى التحقيق بعض الاهداف التطبيقية (شرح الظواهر الملاحظة) وبعض الاهداف النظرية (تطبيق ادوات جديدة لمجال دراسة جديدة)وكان من بين اهم الاسباب التي تشرح ظهور وتطوير النظريات الجديدة هو عدم الرضى على مستوى واسع امام ضعف النظريات الكلاسيكية على تفسير خصائص التجارة الدولية

عكس المبادئ التي قدمتها النظرية الكلاسيكية فإننا نلاحظ ان التجارة الدولية تتطور اكثر ما بين دول جد متقدمة تتميز بهبات عناصر الانتاج الاقل اختلافا فنحن بصدد التجارة ما بين الدول اقل اختلافا بينما النظريات الكلاسيكية ترتكزعلى دور الخصائص المختلفة للدول لتفسير قيام التجارة الدولية

التزايد الكبير لحصة التجارة الفرعية (استيراد والتصدير نفس السلع)كنسبة مئوية من اجمالي التجارة العلمية وعلى اساس هذاليس للنظرية الكلاسيكية تفسير خاص بهذا النوع من التجارة والذي يختلف عن وجهة نظرها في مجال التخصص الدولي ويبدو حوالي نصف تجارة المنتوجاتالصناعية انما مبنية على تنويع المنتجات على اقتصاديات الحجم والتي لا تتفق مع نموذج هيكشر اولين ولشرح التجارة بين منتوجات الصناعة الواحدة تجارة المنتجات الداخلية ضمن صناعة واحدة تجارة المنتوجات الداخلة ضمن صناعة واحدة فإننا نحتاج الى نظرية جديدة

لم تنشر النظرية الكلاسيكية لي الشركات المتعددة الجنسيات ولي التجارة داخل المؤسسات لاعتبارها ان الدول فقط هي التي تتبادل السلع. ونحن نعلم ان المبادلات مابين فروع الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الخارج تمثل نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية.

اقتصاديات و حجم التجارة الدولية.

[1] طالب محمد "التجارة الدولية "نظريات وسياسات , مطبعة الاشعاع الاردن سنة 1995 ,ص63

راينا في التحاليل السابقة ان من بين اهم الفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية لتفسير طبيعة التخصص وبالتالي قيام التجارة الدولية هو انتاج السلع في ظل ثبات عائد الحجم ولكن ماذا يحدث عند انتاج سلعتين في ظل تزايد عائد الحجم و ماهو مكسب الدولتين غلى اساس هذا النمط من التجارة الذي عجزت النظرية الكلاسيكية عن شرحه.

ويقصد بحالة زيادة عائد الحجم الحالة التي يتزايد فيها الانتاج بنسبة اكبر من النسبة التي يتزايد بها استخدام الموارد او عناصر الانتاج فلو تضاعفت كميات المدخلات فان الانتاج سيزيد بمقدار اكبر من ضعف و زيادة عائد الحجم تحدث لعدة اسباب منها علاقات الحجم فعند العمليات ذات الحجم الكبير فان تقسيما للعمل و تخصصا اكبر يصبح ممكنا بمعنى ان كل عامل يستطيع ان يتخصص في القيام بمهمة بسيطة متكررة مما يؤدي الى زيادة الانتاجية كما ان تزايد الحجم يعود الى استخدام المستويات العالية من التخصص فيمكن للمؤسسة اعادة توزيع العمل فيها مع تحقيق الزيادة في كفاءة العمل.[1]

[1] Peter kenen nature .capital and Trade .the journal politiquas économe .octobre 1966.p437 p458

المبحث الثالث : السياسات التجارية والسياسات المفسرة لها

المطلب الاول: مفهوم السياسة التجارية واهدافها

-مفهوم السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على انها مجموعة من القواعد والاساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية الاقتصادية من خلال التعامل مع باقي الدول في اطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كما ان السياسة التجارية ما هي الا وسيلة من بين الوسائل الاخرى كالإجراءات النقدية والمالية لتحقيق اهداف الدولة وعليه فالسياسات التجارية تمثل احد جوانب السياسية الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية

فبالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة عنها في سياسة الحرية التجارية . اما بالنسبةالاجراءات والتدابير فترجع اساسا الى المنطلقات **التي** تعتمدها الدولة في معاملاتها التجارية بهدفتحقيق مكاسب تجارية معينة كتعظيم العائد حماية الصناعات الناشئة لتحقيق التوازن الخارجي .....الخ اي مايمكن وصفه بأهداف السياسة التجارية

-اهداف السياسة التجارية

تختلف السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة التقيد او سياسة الحرية ,وعليه يمكن ان نذكر اهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين اهداف سياسة حرية التجارة الدولية او سياسة حمايةوهي:

-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

-حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من خطرسياسة الاغراق

-تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني

-حماية الصناعات الناشئة والصناعات الاستخراجية لدعم الامن الوطني والقوة العسكرية

-التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وايجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية

-حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية

المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية

أولا : مفهوم سياسة الحرية التجارية

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى . ولكن هذا لايعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع وهل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية , والسلع التجارية هي تلك السلع التي يمكن إلا تجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية أما استيراد أو تصدير بغض النظر عما إذا كانت السلع تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر ولكي بيع السلع تجارية يجب أن يتوفر فيها ثلاث شروط.

1 – أن تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها الدولي + تكلفة نقلها إلى الخارج من سعرها الدولي .

2 – أن تسمح السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي + تكلفة نقلها إلى الخارج أقل من سعرها المحلي

3 – أن تسمح طبيعة السلعة بالنقل عبر الحدود الدولية دون حدوث تغيير جوهري فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة.

أما سلعة غير التجارية : هي تلك السلعة غير القابلة للإتجار دوليا أي التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية ولكي تكون السلع غير تجارية يجب أن تتوافر فيها ثلاثة شروط هي :

1 – أن تكون السلعة غير قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي + تكلفة نقلها للخارج أكبر من سعرها الدولي.

2 - أن تكون السلعة غير قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي + تكلفة نقلها للداخل أكبر من سعرها المحلي.

3 – إن طبيعة السلعة لاتسمح بنقلها من دولة إلى أخرى عبر الحدود الدولية حيث يترتب على ذلك حدوث تغيير جوهري فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة [1].

ثانيا : المكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية

يتمثل الكسب المتوقع الحصول عليه من سياسة الحرية التجارية في القيام التخصيص وتقييم العمل على مستوى الدولي وفقا للمزايا النسبية التي تتميز بها كل دولة حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتخصص فيها تكاليف إنتاجها نسبيا يعني أن الموارد الاقتصادية على مستوى دول العالم وقد وزعت توزيعا أمثلا . الآن كل دولة قامت باستخدام مواردها أفضل استخدام ممكن ومن ثم يزيد الدخل القومي لكل دولة ويزيد مستوى رفاهيتها .

وبناءات على ما سبق فإن الابتعاد عن التخصص وتقسيم العمل على مستوى الدولي وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة سوف يؤدي إلى الابتعاد عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية داخل كل دولة ومن ثم تنخفض إنتاجية عناصر الإنتاج فيها ويقل دخلها القومي وبالتالي تنخفض رفاهيتها الاقتصادية.[1]

ثالثا : إيجابيات وسلبيات سياسة الحرية التجارية

ايجابيات سياسة الحرية التجارية

تستند سياسة الحرية التجارية على مجموعة من الآثار الإيجابية التي تحدثها هذي السياسة في تأثيرهم لها ولعل هذه الآثار أنها تساعد على تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية ويعمل على تحقيق التوزيع العادل للدخل وتعمل على رفع كفاءة التشغيل وتسهل في رفع مستوى التشغيل وفيما يلي توضيح هذه الآثار

1- أثر سياسة الحرية التجارية على تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية

تساعد سياسة الحرية التجارية كل دولة من الدول التي تطبق هذه السياسة عبر تخصيص الدولة لسياسة الحرية التجارية تكون مكتفية ذاتيا . إلا أنها تنتج جميع السلع والخدمات التي تنتجها بغض النظر على كفاءتها النسبية في إنتاج هذه السلع والخدمات فقد تنتج الدول سلعا بتكلفة نسبية مرتفعة رغم أن هذه السلع متاحة في دول أخرى بتكلفة نسبية منخفضة أما إذا قامت هذه الدولة بتطبيق سياسة الحرية التجارية فإنها سوف [2]تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع والخدمات التي لا تتمتع فيها بأي مزايا نسبية .

2-1 أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل

إن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير وفي غير صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير . وكما نعلم فإن معظم الدول النامية لديها وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال ولذا فإن سياسة الحرية التجارية

[1] د .محمد احمد سيرتي , مرجع سابق ذكره ,ص126
[2] محمد احمد السبتي مرجع سابق ص136

تعيد توزيع الدخل في صالح الطبقة العريضة من العمال وفي غير صالح القلة من أصحاب رأس المال هذه الدول ومن ناحية أخرى تقلل سياسة الحرية التجارية من الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية والدول المتقدمة[1] .

1-3 أثر سياسة الحرية التجارية على تكلفة التشغيل

تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والمشروعات الأجنبية الأمر الذي يقضي على ظاهرة المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في أسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلية كما تحفز المنافسة المشروعات المحلية على تحسين أدائها ومحاولة تخفيض تكلفة الإنتاج فيها .

1-4 أثر سياسة الحرية التجارية على مستوى التشغيل

تفتح سياسة الحرية التجارية اسواق الدول الأخرى أمام الإنتاج الفائض محليا وتساعد الدولة بذلك على استغلال مواردها العاطلة والاستفادة من وفرات الحجم الكبير بل أن الكثير من الدول النامية لا يمكنهااستخدام مواردها استخداما كاملا دون الحصول على أدوات من الخارج المتمثلة في المعدات والآلات والخبرات الفنية والتكنولوجية .[1]

2 – الآثار السلبية المترتبة على سياسة الحرية التجارية

يترتب على سياسة الحرية التجارية العديد من الآثار السلبية ولعل من أهمها :

2-1 بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية تطبيق سياسة الحرية التجارية يجعل الدول النامية مستمرة في التخصص في الإنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام،دون أن تكون قادرة على تحقيق أي تقدم في المجال الصناعي .

[1] محمد دياب , مرجع سابق ذكره ص71

2-2 تشير أيضا سياسة الحرية التجارية أن فتح باب التجارة الخارجية يخلق نوعا من المنافسة بين المشروعات في الدول المختلفة مما يحفزها على تحسين أدائها وتخفيض أسعارها لتعكس تكلفة الحقيقية ولكن هذه النتيجة لا تحقق في الواقع[1] .

3-2 زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة.

فليس صحيحا أن سياسة الحرية التجارية تؤدي في كل الحالات إلى زيادة العائد النسبي لعنصر العمل باعتباره العنصر الوفير نسبيا في الدول النامية .

4-2 قد تؤدي إلى تطبيق نطاق السوق تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق الأسواق لأن إنتاج الصناعي في الدول النامية مازال في المرحلة الأولى لذلك فهو لا يقوى على غزو الأسواق الخارجية في الكثير من الأحيان حتى ولو فتحت له البلاد الأجنبية أسواقها[1]

المطلب الثالث: سياسة حماية

اولا: مفهوم سياسة حماية

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب لفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من المنافسة للمنتوجات الأجنبية .[1]

ثانيا :أساليب الحماية على المستوى القومي

تتخذ أساليب الحماية على مستوى دولة ما ثلاثة اشكال هي :

1-الرسوم الجمركية

[1] توفيق بيضون "التجارة الخارجية الدولية" معهد الايماء العربية ,الطبعة الاولى 1998 ,ص60 والاقليمية للأقطار العربية

وتتمثل في أنها ضريبة تفرض على السلع التي تغير الحدود سواء كانت صادرات أو واردات وتتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات و الصادرات من دولة الى أخرى وتنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاثة أنواع :

1-1 الرسوم النوعية والتي تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة .

2-1 الرسوم القيمة و هي ضريبة كنسبة معينة من الناتج المحلي قيمة السلع المستوردة و المصدرة.

3-1 المركبة وتتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية لإضافة الرسوم القيمة

2- نظام الحصص

ويتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باسترداده بسلعة ما خلال فترة زمنية معينة وتقيد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية ب دلمناك تأثير السعري التي تحدثه الرسوم الجمركية وتتميز هذه الأخيرة بنظام الحصص تظلا لكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلع في الخارج أو زاد الطلب في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة

3-نظام المراقبة على الصرف الاجنبي

تتمثل بتدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق عدة أهداف هي :

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

- تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات .

- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور .

ثالثا : دوافع الحماية

من أهم دوافع الحماية وراء إتباع سياسة الحماية من قبل إحدى الدول تجاه وارداتها من العالم الخارجي مايلي :

1-حماية الصناعات الناشئة

لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة والتي توجد في الدول المتقدمة خاصة وأن هذه الأخيرة قد أقيمت منذ فترة طويلة نمت خلالها وتقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع ولذا فإن تقييد الواردات القادمة من الدول المتقدمة أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعة الناشئة بالدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة [1]

2-تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن سياسة الحماية تمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعة ولم تكن لها فيها ميزة نسبية أي أنها تمكن الدولة من توزيع هيكل الإنتاج مثل هذا التوزيع إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات فإن تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة كما قد يقابله تقلب إيجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق هناك نوع من الاستقرار على المستوى القومي .

3-رفع مستوى التوظيف

يؤدي إتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة بالدول النامية ،كما تحفز هذه السياسة الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول النامية نفسها لتستفيد من الأسواق التي تعودت البيع فيها قبل الحماية وحرمت منها بعدها من هذا من شأنه أن يزيد من مستوى التشغيل في الدول النامية .

3مواجهة سياسة الإغراق

تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدول الأم ، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح وفي هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بغرض الرسم الجمركي على الواردات من الشركة الأجنبية تبيع هذه السياسة يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في سوق الأم .[2]

4تحسين معدل التبادل الدولي

[1] مدحت الفرسي ,مرجع سابق ,ص80

[2] محمد السيد عابد "التجارة الدولية "مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية الاسكندرية, سنة 2001,ص15

من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل في صالح الدولة التي تفرض الحماية نظرا لأن فرض رسم الجمركي يؤدي الى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسم الجمركي ومن ثم تحسين مستوى رفاهيتها الاقتصادية وذلك بغرض عدم إتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل

5-تحقيق ايراد عام للدولة .

إن فرض الرسوم الجمركية يحقق إيرادا عاما يزيد من الموارد المالية العامة للدولة ويساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة وهذه السياسة في أعين عامة الناس إلى تحقيق إيراد على حساب المنتجين الأجانب وهذا الإيراد يستخدم لتحقيق المصلحة .

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن التجارة الخارجية عرفت تطورا ملحوظا نظرا للتغيرات الاقتصادية في العالم وزيادة التبادل الدولي كل هذه التغييرات من أجل تحقيق نظام اقتصادي مفتوح لخدمة التجارة الخارجية بين الدول هذه الأخيرة تهتم بها لأنها تربط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام .

ل الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيرادوانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري .

تمهيد

غداة حصول الجزائر على استقلالها سنة1962وامام الوضع الصعب الذي كان يسود تلك الفترة سعت الدولة الجزائرية الى محاولة رسم سياسة تنموية هادفة فانتهجت النهج الاشتراكي على شكل مخططات مركزية النمو ومحاولة التخلص من نظام الاقتصادي الفرنسي

وعليه فقد قامت الجزائر بتأميم محروقاتهم وكذا الاعتماد على الصناعات الكبيرة على غرار مصنع حجار سابقا, غير ان هذه السياسة لم تأتي بثمارها فشرع خلال الثمانينات بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية لكن مع ازمة 1986 التي شكلت نقطة تحول الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد على نفط كمورد وحيد للدولة من العملة الصعبة وصل الى منعطف صعب رغم محاولات الاصلاح التي كرست منذ سنة 1988فلجأت حينها الى ابرام عدة اتفاقيات مع الهيئات دولية لتجاوز تلك الازمة

المبحث الاول : السياسة التجارية الجزائرية قبل 1989

شهدت السياسة التجارية الجزائرية قبل1989 تباينا معتبر نظر الاختلاف سياسات التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر خلال هذه الفترة مما كان له تأثيرا مباشرعلى الوضع الاقتصادي السائد انذالك

المطلب ا لأول :الوضع الاقتصادي قبل1989

عند خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة1962ترك اقتصاد هشا وتابعا تبعه شبه مطلقة للاقتصاد الفرنسي وكون المستعمر ربط اقتصاد الجزائر باقتصاده الذي كان يتميز بالازدواجية حيث يشمل على قطاع متطور وموجه للتسويق ومندمج وقطاع اخر قائم اساسا على كفاف[1]وبما ان الاقتصاد الجزائري كان يعتمد في صادرته على المواد الأولية والمنتجات الفلاحية نحو الخارج وخاصة فرنسا, التي كانت بدورها الممول الاول للجزائر منالواردات.

من هنا سعت السلطات آنذاك الى عقد برنامج طرابلس في جوان1962 الذي كان يهدف الى ارساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج التخطيط المركزي كخياراساسي,واعتباران الفلاحة اساس التنمية [2]المضي في تطويرها وربطهابالتطور الصناعي ومنه لجأت سنة1963 التأميم القطاع الفلاحي,وفي الفترة الممتدة بين 16و21افريل سنة1964 انعقد اول ميثاق للجزائر المستقلة الذي اعلن من خلاله على تبني النظام الاشتراكي ورفض النظام الرأسمالي[3]

لقد اعاد هدا الميثاق الاهتمام بالفلاحة وابدى كذلك باعتناء واضحا بالتصنيع وكذا التأمينات,وكل ذلك كان الهدف من ورائه خلق مناصب الشغل جديدة والاكتفاء المحلي وتصديرالفائض وبغية النهوض الحقيقي بالاقتصاد الوطني لجأت السلطات الى المخطط الاستعجالي من سنوات 1963_1966 غير ان الاستثمارات المعتمدة في المخطط متواضعة خاصة من سنة 1965حيث ان حصة الفلاحة في تلك سنة كانت منخفضة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول01:حجم الاستثمارات خلال فترة1963-1966 الوحدة10دج

السنوات القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	654.8
الصناعة	154	131.6	156.8	340.9	810.3
كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

[1]لعويصات جمال الدين, التنمية الصناعية(ترجمة سعيدي الصديق), الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية, 1986 ص:01

[2] TEMMER HAMID. Stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie un bilan. Algérie. ; OPU.1983.P23.

[3]لعويصات جمال الدين 'مرجع سابق ص01

المصدر: BENISSAD Hocine.laréforme économique en Algérie (Algérie opus [1]2eme edition.1991.p16)

من خلال تحليل جدول نستخلص ان قطاع الصناعة ورغم كونه احد ابرز اقطاب التنمية التي كانت منتهيةفي تلك فترة الا ان الاستثمارات المخصصة ومقارنة بالحجم الكلي الذي كانت ضئيلة ,ولم تحقق النتائج المرجوة منه وفي سنة 1966حقق قطاع الصناعة نسبة وصلت الى 25.67%بعدما كانت في سنة 1963

اما الزراعة فقد عرفت زيادة مستمرة فبعدما كانت نسبة قيمتها المضافة في الانتاج الداخلي الخام الاجمالي عام 1963 بنسبة 24.23% ووصلت عام 1996 الى 10.48% ويعود ذلك الى مايلي :[2]

- سوء استعمال القوى العاملة
- ضعف التجهيزات في هذا القطاع
- قلة التمويل

لقد دعا هذا المخطط الثلاثي الى احداث نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة , ومعتبرا ان المصدر الاساسي لتراكم راس المال هو قطاع المحروقات

وما ميز هذه الفترة بالتخصص لها من اعتمادات مالية هامة لمدة تعتبر طويلة نوعا ما ' نتيجة الارتفاع البترول في بداية الثمانينات ليعرف الاقتصاد الجزائري انزلاقا شديدا لانعطاف السلبي نتيجة الازمة المالية الاقتصادية سنة 1986 مما ادى الى انخفاض في البترول في الاسواق العالمية وعندئذ حاولت السلطات بتبني سياسة الاصلاحية منها اعادة هيكلة مؤسسات الاقتصادية .

وبعد هذه الاحداث سعت السلطات الى تدارك الاخفاقات السابقة وذاك بإعادة التكامل والارتباط بين الصناعة والزراعة مع تنظيم امثل للموارد المتاحة.

ان المخطط الخماسي الاول كان يهدف بشكل عام الى تدعيم استقلال الاقتصادي للجزائر والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد مع تنمية النشاطات المتكاملة عبر كامل تراب الوطني وتقليل من الاعتماد على الخارج وكذا تنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة والري |,واحداث التكامل بين القطاعات الاقتصادية ولقد خصص هذا المخطط على828.38مليار دج

[1] Benissad houssine ;ALGERIE .restrictions des reformes economique.op-cit.p27

[2] جاري فاتح ,الاصلاحات الاقتصادية واثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (2000-1989),الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,رسالة ماجيستر غير منشورة ,2002,ص57

منها 251.6مليار دينار للصناعة (تجديد التجهيزات القديمة) و362.13مليار دج لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة , كما خصت الزراعة بحجم اعتماد قدره

115.42مليار دج[1]

في حين نجد قطاع التجارة قد استقرت مساهمته في الانتاج الداخلي خلال سنوات الاخيرة ,وهذا لمخطط الخماسي الاول قام على جعل وسائل الانتاج تابعة للدولة وخلق مؤسسات وطنية عامة , اي ان الحكومة كان لها دور مركزي واساسي في جميع ميادين ودعم القطاع العام بالتأميم في المجال الصناعي والمالي وقطاع المحروقات من اجل استعادة الثروات الوطنية وتعبير عن السيادة الوطنية ,وكان المرسوم الرقم 02/78المؤرخ في 13فيفري1978 الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية ولقد جرى هذا مرسوم الى غاية 1988 وكان يهدف هذا مرسوم الى :

- حماية الانتاج الوطني
- تنويع العلاقات مع الخارج
- تقوية القدرة التفاوضية مع الشركاء التجاريين الخارجيين
- مراقبة حركة رؤوس الاموال

فهذا كله ادى الى ضرورة اجراء اصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري وكذا اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عن طريق مجموعة من قوانين التي صدرت سنة1998كل هذه القوانين والمراسيم كانا لهدف منها خروج من الحالة الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر لكن هذه الرغبة واجهتها عقبات عديدة لأجل التجسيد فظلت الاصلاحات تتراوح مكانها ,مما استوجب عليها اللجوء الى الهيئات المالية الدولية وعلى راسها صندوق النقد الدوليFMI الذي عقدت معه عدة اتفاقيات.

المطلب الثاني :الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي

كان اول اتفاق استعدادي انتمائي ربط الجزائر فمي في ماي1989 حيث لجأت السلطات الى حصول على اقساط مرتفعة في اطار اتفاق تثبيت قدرت155,7مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS والتي استخدمت كليا في30ماي1989[2] كما استفادت كذلك من مبلغ360مليون دولار امريكي او ما يعادل315.2مليونDTS وكانت حكومة الاصلاحات ,قد وقعت على هذا الاتفاق بكل سرية نظر لحساسية الوضع آنذاك وقد استخدم هدا المبلغ في اطار تسهيل التمويل

[1]- بهلول محمد بلقاسم حسن , سياسة التخطيط , والتنظيم مسارها في الجزائر سنة1999 ,ص104

[2]-حميدات محمود, خليل كريم زين الدين, سياسات وادارة اسعار الصرف في الجزائر , ورقة مقدمة لندوة سياسات وادارة اسعار الصرف فالبلدان العربية , سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل, العدد 03,ابو ظبي,1997 ص157

التعويصللمفاجآت نظر للانخفاض أسعار البترول سنة 1988من جهة ,وارتفاع أسعار واردتها من حبوب من جهة ثانية[1]

ولقد اعتمدت الحكومة اسلوب الاصلاح السريع, وكذا تطهير الشبكات التجارية ودعم القدرات الانتاجية لكن الوضع الاقتصادي المتدهور آنذاك وعدم الوضوح في التجارة الخارجية نظر لعدم اعتماد طرق وخطط تسير ميزان مدفوعات والقرض الخارجي جعل الحكومة تسعى الى القضاء على التضخم, الذيكان قد بدى تخوفات كثيرة منه نظر للارتفاع الاصدار النقدي دون ان يكون ما يقابله من المقابل المادي وعلى هذا اساس سعت الحكومة الى ايجاد ادوات للتسيير المالي والنقدي فركزت على اصلاح نظام الاسعار باصدارقانون12/89 بتاريخ 25نوفمبر1989والمتعلق بالأسعار والتي صنفت الى سعرين:

*أسعار تخضع للإدارة الدولة وهي الأسعار الادارية ومقسمة إلى:

*اسعارمضمونةوأسعارمسقفه وهوامش مسقف

*والصنف الثاني هي الأسعارالمصرحة (الحرة) والتي بموجبها يفرض على المؤسسات تقديم تصريح بالأسعار الى مصالح مختصة قصد ضبطها, فتم بموجبها هذا الإصلاح تحويل كمية كبيرة من السلع من نظام الاسعار المراقبة الى نظام هوامش المثقفة ,ومجموعة اخرى تم تحويلها من نظام هوامش المسقف الى نظام الاسعار المصرحة[2] وكان ذلك سنة 1990من السداسي الاولي بعد محاولة اصلاح نظام الاسعار ,التفت الحكومة الى اصلاح نظام النقدي وذلك بإصلاح قانون10/90 الذي كان يهدف الى اعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي, ولن يأتي ذلك الا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء, مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستوين كما سعى هذا القانون الى ضبط السياسة النقدية, وفق ما كانت تملي عليه مرحلة التحول في الاقتصاد الجزائري آنذاك فعمل على محاربة التضخم واعادة الاعتبار للدينار, الى غيرها من الوسائل الضبط المتاحة,

كما سمح هذا القانون بفتح راس مال للاستثمار الاجنبي بغية رفع الاحتكار على الاقتصاد من طرف الدولة في المستقبل

اما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية وتحريرها فان اول اجراء ملموس ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة1990[3]الذي اعطى بوادر كسر الاحتكار على ممارسة التجارة الخارجية, وخاصة المادتين40و41من هذا القانون الذي اعادة الاعتبار لتجار الجملة وملتزمين, مما سمح لهم باستيراد

[1] -قانون 90-16*المؤرخ في 07اوت1990

[2]-النظام رقم 90-02المؤرخ في سبتمبر1990والنتعلق بتحديد شروط فتح وتسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنيين

[3]-جاري فاتح , مرجع سابق ,ص 111-112,

البضائع واعادة بيعها دون اجراءات مراقبة التجارة والصرف باستثناء بعض البضائع, وقصد القضاء على ندرتها اقرت الحكومة ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب العقلنة الداخلية,

كما اصدر البنك الجزائري عدة نصوص تشريعية وتنظيمية سنة 1990[1] قصد تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز تعاملاتهم التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات عن طريق البنك معتمد وسيط كل ذلك كان يهدف الى توحيد الجهود للانتقال الى اقتصاد السوق .

لقد منح نظام02/90 حق الحيازة والتصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة المتأتية خارج المحروقات نسبة تصل الى10/الى100/ حسب طبيعة السلع المصدرة والخدمة المقدمة , حيث نجد انه يمنح لمصدري المنتجات الزراعية والصيد البحري نسبة تصلالى50/ في حين تمنح نسبة20/للخدمات السياحية كما انه يمنح10/للخدمات المصرفية ,ومصدرو ا المنتجات الصناعية ,[2]كل ذلك كان الهدف منه تنويع الصادرات خارج المحروقات , وجعل البنوك التجارية تساهم بقسط في تسير التجارة الخارجية .

اما فيما يخص الجانب المالي في هذا ا لاتفاق فقد اتفق على اتباع سياسة صرف مرنة وتوفير مستويات معتبرة من احتياطات الصرف وذلك بانتهاج (الانزلاق التدريجي) للوصول الى قبول تحويل الدينار ,حيث ان السلطات النقدية اظهرت سنة1990 رغبتها في جعل الدينار قابلا للتحول بعد ثلاث سنوات اي مع نهاية 1993,وبداية 1994وذلك ما جاء النظام رقم06/90 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 1990/12/30 والمتضمن انشاء صندوق لتثبيت الصرف , الهدف منه تثبيت قيمة الدينار والتخفيف من اثر تموجات سعر صرف على الاقتصاد الوطني ومع بدء عملية جعل الدينار قابلا لتحويل في المعاملات الجارية من الخارج ثم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية ايصال الى مستوى التوازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الاجنبية مع المتاح من العملات الصعبة وتم ذلك لفترة طويلة نسبيا من سنة 1987الى بداية1991.

جدول رقم2: تطور سعر صرف الدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 1987ال1991

السنة	1987	1989	1990	جوان1991	سبتمبر1991
القيمة دج1	4.84	7.45	10	18.5	22.5

المصدر:[1]HOCINE BENISAAD.Algérie ;destruction et reformes economique.op-cit.p214

في شهر جوان1991وماساد الساحة السياسية آنذاك ,وما اعقبها من احداث (احداث جوان 1991).,

[1]والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الاموال الى الجزائر لتمويل المنشآت الاقتصادية واعادة تحويلها الى خارج ومداخيلها1990النظام رقم 90-03 المؤرخ في8 سبتمبر

[2]حميدات محمود ,مدخل لتحليل النقدي ,الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية 1996,ص160ص161

اما الاتفاق الثاني الاستعدادي الائتماني الثاني الذي يمتد لمدة 10اشهر من جوان 1991الى مارس 1992 ,تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400مليو ن دولار امريكي, اي ما يعادل300مليونDST ,وقسم هذا القرض على اربعة شرائح :الشريحة الاولى في جوان1991,والثانية في سبتمبر1991 , اما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر1991,لكن الشريحة الرابعة والتي كان من المقرر ان تقدم في مارس 1992 لم تتحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الاجور في الفصل الاول من سنة 1992[1].

هذا اتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية في 27افريل1991الى تحرير التجارة والوصول الى اكبر قابلية لتحويل الدينار ,وكذا اصلاح النظام الجمركي وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية ,والجبائي بإدخالTVA ,ومواصلة الانزلاق التدريجي المراقب لسعر الصرف , الى غيرها من الاهداف المرجوة.

كما جاء ايضا في رسالة بالتقليص من تدخل لدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة لاسيما هذه الاخيرة التي يجب عليها ان تنوع صادراتها قصد تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية, وكذلك ترشيد الاستهلاك والادخار [2].

ولقد وجه لهدا اتفاق انتقادات لكن مدير الصندوق اندالك(ميشال كامد يسوس) رد في جويلية 1991على منتقدي هدا اتفاق قائلا :لا اظن العديد من البنوك العالمية قبلت منح قروض للجزائر في جوان 1991.
وهذا ما يدل على ان الوجهة الجزائرية كانت مرفوضة في الاسواق ر العالمية آنذاك, عندما قامت الحكومة بعدة اجراءات منها[3]:

*مواصلة سياسة تحرير اسعار حيث لم يبقى سوى 50مادة خاضعة لنظام الاسعار المسقفة و22مادة اخرى مدعمة بغرض مساعدة الطبقات الضعيفة الدخل ,على ان يتم رفع الدفع تدريجيا ,كما قامت السلطات بتقليص الاعانات المباشرة وغير المباشرة على المواد الطاقوية لتقارب اسعار ها اسعار الاسواق العالمية وكان ذلك في اكتوبر 1991

*التطهير المالي للمؤسسات ,مما يفترض نموا للكتلة النقدية يصل الى 41مليار دج, اي ما نسبته12% عام1991

---

[1] حميدات محمود, مرجع سابق,ص196-161
[2] الهادي خالدي المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ,الجزائر ,دار هومة 1996 ص199
[3] HOCINE BENISAAD OP ;CIT ;P142-145

*كما وافق بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي للجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم ,بحيث تم رفع معدل الخصم من 10.5/عام 1991الى 11.5سنة 1992.

*فيما يخص سعر الصرف كان امام السلطات خيارين:

-تحرير سعر صرف الدينار وبداية تعويمه في اوت 1991 رغم قلة الاحتياطات الخارجية وكذا الانعكاسات التي سيفرزها خذا الاجراء على جل القطاعات (الانتاجية ,الاجتماعية.....)

-تخفيض قيمة الدينار مع مراعاة ان لا يتعدى الفرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي25/علما ان واحد دولار كان يساوي30دج في السوق الموازي)

وبعد مراجعة اهم قواعد الاصلاح التي انتهجتها الحكومة السابقة,فقامت بمراجعة قانون النقد والقرض ,للفصل بين ادارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض كما اقترح فكرة جد حساسة الا وهي ربيع حاسي مسعود بغرض تسديد الديون الجزائرية , غير ان هذه الفكرة لم تكن مستسغاة خاصة في ظرف سياسي جد متميز لكن ما قاله كان يعني[1]:

-ان الإيرادات كانت قليلة , كما ان الوضع كان يدفع الى اجراء انتخابات(داخلية)

-اي ان قانون النقد والقرض لم يأتي ما كان عليه مرجو منه في جلب الاستثمار والمستثمرين الاجانب (خارجيا)

من تم اصدار قانون 21/91 المتعلق بتوسيع الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في مجال المحروقات والمناجم , لكن الاستجابة لهذا القانون كانت تتطلب وقتا نظرا للأزمة السائدة حينها ,فوقعت حكومة بين مطرقة صندوق النقد الدولي, من جهة وسندان الظرف الاجتماعي والاقتصادي , وكذا السياسي فكانت مطالبة بتطبيق بنود اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي كما انها كانت مطالبة بامتصاص الغضب الشعبي فلجا الوفد المفاوض مع صندوق النقد الدولي الى التماس بعض الليونة في مجال تطبيق اجراءات الاصلاح التي طالب بها والتي تمثلت في تخفيض سعر صرف الدينار فورا ليصل سعره مقارنة بالدولار الى 24.5 دج للدولار الواحد ,كما طالب صندوق برفع اسعار المواد الاساسية وتقليص نفقات التسيير والتجهيز ,وقد تداركت السلطات الوقف فأرسلت خطاب نية موجه الى صندوق النقد الدولي بتاريخ 30سبتمبر 1991ينص على

*رفع اسعار المواد الاساسية و الطاقوية , مما سمح بتخفيض مبلغ اعانات الاسعار كما امر صندوق بان لا يتم وضع ميكانزيم لحماية ذوي الدخل ضعيف او عديمي الدخل.

[1]DAHMANI AHMED ;L'Algérie l'épreuve économique politique des reformes .1980-1999.Algerie .CASBAH. Edition1997.p.169

*تخفيض قيمة الدينار حسب اتفاق الاول في03 جوان , حيث انتقل سعر صرف الدينار في 30سبتمبر 1991من 18.5الى 22.5دج ورفع اسعار الفائدة مما اقترح صندوق النقد الدولي , لتصبح موجبة بالقيم الحقيقية

اما فيما يخص التدابير المتعلقة بالتحرير التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فان قانون المالية لسنة 1992 حمل في طياته تخفيضا جوهريا في الرسوم الجمركية (الاصلاح الجمركي),بعد ان كانت في قانون 186 قد وصلت الى120% وهذا ما زاد من التهرب الجمركي والعزوف عن ممارسة التجارة الخارجية كنشاط[1] وعليه تم اعداد ضرائب الجمركية وفق النظام الاقتصادي ,اي تحديد معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الاولية ومعدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية ,وعليه تم ستة معدلات من0%,3%,7%,15%,25%,40%,60%, كما اقرى هذا لقانون الغاء كل الاعفاءات الجمركية , عدا على بعض المواد والانشطة العلمية ولتحفيز وجلب الشركات الاجنبية في مجال التجارة الخارجية تم تشجيع نظام الامتياز ,ورد الاعتبار لتجار الجملة للمساهمة في ترقية التجارة , كما تم الغاء نظام الحصص الذي كان مفروضا غلى الصادرات .

غير ان هذه الاجراءات والتدابير لم تزد الوضع الاقتصادي الجزائري الا تدهورا ,فالحكومةالجزائرية رفضت التفاوض مع الهيئات الدولية خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الجزائرية والتي اعتبر انها هي المشكل الوحيد للوضعية الاقتصادية كما اعتبر انه بإمكان المحروقات اعادة الاقتصاد الوطني الى مساره , وعليه اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة تقشفية صارمة لمواجهة الصعوبات المالية اتجاه الواردات مما دفعه الانشاء لجنة تعمل تحت وصايته تضم بنك مركزي ,وزارة التجارة, ووزارة الصحة وابرز مهام خذه لجنة[2] :

*الحد من المديونية قصيرة الاجل وذلك بتوفير افضل تمويل موجه لعمليات الاستيراد

*تركيز الموارد اتجاهالمصاريف الضرورية

ان المتمعن فيهذه للجنة هو احتكار التجارة الخارجية والتضيق عليها ذلك انها قيدت الواردات حسب صيغتها اولوية وضرورية , هدا ماساهم في الركود الاقتصادي .

ان الفترة الممتدة من 1991-1993وبالرغم من صدور النقد والقرض وعديد من المراسيم كل ذلك لم يفلح في اخراج الاقتصاد الجزائر من مازقه, كما ان هذه الفترة ميزها غياب استقرار سياسي وامني مما دفع المستثمرين الوطنين او الاجانب بالعزوف عن السوق الجزائرية , لكن وخلال مسعاها للخروج من الازمة وبرغم عقدها لاتفاقين مع صندوق النقد الدولي الا انها لجات ثالثة اليه, حيث تم عقد اتفاق انتمائي جديد ذلك بداية من افريل 1994 ولمدة سنة تحصلت

[1]BOUZID NACHIDA M hamzodji.5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne Algérie ENAG .Édition1992.P15.

[2]HALTATI Lamri. Financement des importation. des nouveaux dispositifs. in revue l économies .. Algérie.. N08 juin 1994 p 09

الجزائر من خلاله على قرض بقيمة 457.2مليون (STD) اي ما يعادل وحد مليار دولار لتحقيق اهداف البرنامج حسب رسالة حيث تمثلت هذه اهداف فيما يلي[1]:

- ✓ - على مستوى الاقتصاد الكلي سعت الاهداف الى دفع النمو على اسس قوية واستعاد وتيرة نمو اقتصادي تصل الى 3% من الناتج الداخلي الخام عام 1994و6% عام 1995
- ✓ -تقليص معدل التضخم على امل وصول الى 3%او4% عام 1997 او هو ما يساعد على خلق مناصب الشغل
- ✓ -وفي مجال تحرير التجارة الخارجية, فقد تم وضع برنامج الهدف منه ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وكذا النهوض بقطاعات اقتصادية اخرى يساهم في تنويع الصادرات الجزائرية وترقياتها في المدى المتوسط ,والى غيرها من الاهداف المتوخاة من هذا برنامج,كما عملت السلطات على تخفيض تكاليف العمالة بغية تحسين القدرة على المنافسة كما تم السماح ببيع المؤسسات العمومية وفق قانون التكميلي لسنة1994.

صندوق النقد الدولي والسلطات الجزائرية حول اعادة جدولة الديون الجزائرية والمقدرة ب14.5 مليار دولار والتي تم الاتفاق على سدادها خلال 15 سنة مع فترة سماح ب4سنوات ,وهو ما يوافق برنامج الاستقرار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي على ان يتم اعادة جدولة 5.3 مليار دولار حسب تقارير الصندوق حول مدى تطبيق الاتفاق وذلك الى غاية مارس1995[2].

في جانفي 1995 وقبل انقضاء الفترة الاتفاق صدر الامر رقم 05/95بتاريخ 1995/01/25 والمتعلق بقانون المنافسة الذي جاء لتنظيم المنافسة الحرة لزيادة الفعالية الاقتصادية بغية تحسين المعيشة للمواطن وكذا اضفاء الشفافية في المعاملات التجارية ... وقصد العمل على تحرير القطاع وزيادة الصادرات وكذا تنويعها خلص القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ابريل 1994 الى ضبط قائمة معينة من السلع التي لا يمكن تصديرها (الاغنام , النخيل.....) اي كل ما يمكنه ان يقدم منفعة وطنية او تاريخية عدا هذه السلع التي فقد تم فتح مجال واسع لممارسة التجارة الخارجية . ولفك الرباط على الواردات تم حل لجنة COH_DA بتاريخ 12 ابريل 1994 عن طريق تعليمة من الحكومة , كما تم الغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية بالنقد الاجنبي الخاص للمستورد وبشكل مطلق , حين اصدر البنك الجزائر تعليمة رقم 20 بتاريخ 12 ابريل 1994, حيث ضبطت الشروط المالية لعمليات الاستيراد [3], بالمقابل تم السماح باستيراد المعدات الصناعية المستعملة , وكذا ازالة الحدود المفروضة على اجال سداد ائتمانيات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عاد المحضورة منها .

---

[1] خالدي الهادي ,مرجع سابق, ص204 ,ص205

[2] CHAKIB CHERIF. Propos du reculement et de r le du FMI dans le processus d'ajustement économique in revue algérien des sciences juridiques économiques et politique . A Algérie. Volume 33 N01 .1995 .p08

[3] جاري فاتح , مرجع سابق , ص 146

كل هذه الاجراءات كان القصد من السلطات الى اعادة هيكلة التعريفة الجمركية وخفضها الى حدود 50%, وعليه جاء قانون المالية لسنة 1996 والمؤرخ في 1995/12/30 بمعدلات ما بين 0%,3%,7%,15%,40%,50% هذا معدل الاخير لخفض سنة 1997 الى 45% وما يمكن الاشارة اليه هو ان السلع التامة والتي كانت خاضعة لمعدل 60% اصبحت تخضع لمعدل 45% هذت ما فتح باب المنافسة على السلع المحلية خصوصا وان السلع المستوردة تلتقي رواجا لدى المجتمع الجزائري مما يجعل الانتاج المحلي في وضع غير قادر على المنافسة

الى جانب ذلك تم في منتصف 1995 رفع الحظر تماما على الواردات كما تم الغاء ما يناهز 20 بندا فيما يتعلق بالصادرات , وعليه فان نظام التجارة الخارجية اصبح حرا خاليا من كافة القيود الكمية وكان ذلك في جوان 1996[1]

المطلب الثالث: نتائج واثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية .

قد ترتب على هذه صلاحيات عدة نتائج نوردها في مايلي:

I. نتائج:

1_الاتفاق الانتمائي الاول ماي 1989:

1-برغم قصر مدة الاتفاق , وكذا الوضع السائد في تلك الفترة وما يميزها من اضطرابات على جميع الاصعدة تقريبيا , الا انه نجح في تحقيق بعض النتائج الايجابية في بعض القطاعات ,ففي مجال الصناعة عرف نموا وصل سنة1990الى0.6%حسب احصاءات الديوان الوطني للإحصاء, وعلى غرار القطاع الصناعي ,فان القطاع قطاعي الطاقة والمحرقات قد سجلا معدلي نمو 5,8% و4,3%على التولي ,الا أنهما معدلين منخفضين , غير ان قطاعي الفلاحة و الاشغال العمومية سجلت معدلين سالبين هما :09,3% للفلاحة و3,1% للأشغال العمومية

أما عن مجال التجارة الخارجية,فقد أظهر الميزان التجاري فائضا وصل الى 1620 مليون دولار, بقيمة صادرات وصلت الى 11304مليون $ والواردات ب9684 مليون$, ويرجع هذا الارتفاع في الصادرات الى ارتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية , اذ انتقل سعر البترول من 18,6دولار سنة 1989الى 24دولار سنة 1990[2].

[1] الشناشي كريم واخرون ,مرجع سابق,ص59-61

[2]-جاري فاتح , مرجع سابق ,ص115

ما يمكن ملاحظته هو رغم كل تلك الاصلاحيات الا ان الاقتصاد الجزائري في تبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات , ذلك كون مؤسسات التصدير الخاصة خارج قطاع المحروقات تحصلت على قسط زهيد بلغ 0,8% مقارنة بالقطاع العمومي الذي وصلت نسبته الى 65,6% وعليه,وجب الدفع بالقطاع الخاص وتشجيعه للقيام بعمليات التصدير وتوفير الظروف اللازمة لذلك[1].

وفيما يخص الواردات وبفعل ما جاءت به الاصلاحات من التسهيلات في الحصول على السجلات التجارية , فقد عرفت تزايدا معتبرا مما سمح بتنامي المضاربة واغراق السوق بالسلع المستوردة الاجنبية على حساب الانتاج الوطني , وقد احتلت الآلات الكهرومنزلية والتجهيزات الصدارة في الاستيراد اما الواردات الغذائية فقد عرفت تراجعا بلغ 27% حسب احصاء مديرية الجمارك نظرا لارتفاع الاسعار و استقرار كتلة الاجور .

-نتائج الاتفاق الانتمائي الثاني جوان 1991

ما يمكن استخلاصه في المجال الفلاحي هو انه مرتبطا بالعوامل المناخية لا بالعمل الفردي ,الذي يخلق الثروة اما قطاع الصناعة فقد شهد انتكاسة كبيرة خاصة سنة 1992 اي شهد نسبة نمو سلبي يقدر ب 5,6% و ذلك راجع اساسا الى ما عرفه من تطبيق على الواردات من المواد المستخدمة في القطاع الصناعي .

ان ما شهده قطاعي الفلاحة و الصناعة من تعثرات مما ادى الى نتائج ايجابية في قطاع التجارة الخارجية المنظور وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[2]

الجدول رقم03: تطور الميزان التجاري للفترة:1993/1991 (التجارة المنظورة)

السنوات البيان	1991	التطور%	1992	التطور%	1993	التطور%
الواردات	7681	20.68-	8406	9.44	8788	4.54
الصادرات	12101	7.05	10837	10.45-	10091	6.88-
الميزان التجاري	4420	172.84	2431	45-	1303	46.4-

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والاعلام الالي للجمارك(SINC)

ما يتضح من الجدول السابق هو ان الميزان التجاري سجل فائضا رغم تناقصه من سنة لأخرى اذا انتقل رصيده من 4420 مليون دولار سنة 1991 الى 2431 مليون دولار سنة 1992 ثم الى

[1]BOUYACOUB .AHMED entreprise et exportation , quelle dynamique ? in les cahiers du créait (Algérie N°43 ,1998)P:09.

[2]جاري فاتح ,مرجع سابق ذكره ,ص130

1303 مليون دولار سنة 1993 , وهذا راجع الى انخفاض الصادرات من سنة لأخرى خاصة مع انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية.

اما فيما يتعلق بنتائج تجارة الخدمات فالجدول التالي يبين النتائج السلبية لقطاع التجارة الغير المنظورة

الجدول04: تطور ميزان التجارة غير المنظورة للفترة 1993/1991

السنوات	1991	1992	1993
خدمات مدين	1.77	1.76	1.61
خدمات دائن	0.42	0.62	0.60
الرصيد	1.35-	1.14-	1.01-

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والاعلام الالي للجمارك(SINC)

انطلاقا من الجدول السابق يمكن قراءة ما يلي :رغم انخفاض العجز من سنة لأخرى,وهذا راجع الى ارتفاع تكاليف النقل و التأمين بالنسبة للبضائع وخاصة المحروقات ,وكذلك تكاليف الصيانة مما يستوجب اللجوء الى الاستدانة الواردات المنظورة لتغطية العجز المسجل .

3_ نتائج الاتفاق الانتمائي الثالث ا فريل 1994:

لقد عرف قطاع الفلاحة انخفضا بلغ 5%[1] جراء تواصل فترة الجفاف كما ان القطاع الصناعي هو الاخر عرف انخفاضا نظرا لانخفاض الانتاج الصناعي العمومي الذي يشكل 75%من القيمة الاجمالية كما ان اعمال تخريب التي

كانت تتعرض لها المنشآت الانتاجية ساهم في انخفاض قدرات الانتاج بشكل كبير ,وتراجع التصدير في مجال المنتجات نصف مصنعة.

وعن التجارة الخارجية فقد شهدت هي الاخرى تدهورا كبير اذا سجل الميزان التجاري عجزا بلغ 1.025مليار دولار ذلك بسبب تدهور صادرات المحروقات نظرا للإعطاب التقنية المسجلة في تلك الفترة كما ان انخفاض اسعار البترول التي انتقلت من 17.8دولارسنة1993الى16.31دولارسنة1994.

وما ساهم في تدهور الميزان التجاري هو الزيادة في الواردات من السلع الاجنبية التي استفادت من اجراءات التحرير والغاء العوائق كما اتفق مع صندوق النقد الدولي بإضافة الى الركود الذي شهدته قطاعات الانتاج الوطنية.

[1]الهادي خالدي ,مرجع سابق ص201.

ونظرا لبقاء العوامل العجز السابقة تؤثر في الميزان الخدمات فقد سجل هو الاخر عجزا بلغ 1.14مليار دولار مما ساهم للأول مرة منذ التسعينات بعجز في الميزان التجاري بلغ1.84مليار دولار .

4_نتائج اتفاق التمويل الموسع 1998/1995:

لقد ساهم دعم الدولة للفلاحة ,وكذا دعم الاستثمار فيها الى ارتفاع نسبة النمو , غير انها النتائج كانت متذبذبة نوعا ما نظرا لكون هذا القطاع مزال مرتبط اساسا بالتغيرات المناخية ولقد كان للقطاع الخاص دفع كفل بعث النمو في القطاع الحساس,وعرف القطاع الصناعي عديد من الاضطرابات ,حيث سجل معدل نمو ايجابي بلغ4.6%سنة1998تثم انخفض الى3.1%عام بعد ذلك, نظرا لعدم وجود استراتيجية صناعية تنظيم هذا القطاع , ولضعف الاستثمار الاجنبي والمحلي قسط في تدهور القطاع الصناعي .

اما القطاع المحروقات فقد سجل معدلات موجبة اذا ساهم سنة 2000ب 35%من الناتج الداخلي الخام, رغم ان اسعار البترول بقيت رهيبة في الاسواق الدولية .

الجدول رقم5:ميزان التجاري سنة 1995-2000

السنوات/البيان	1995+	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات[1]CAF	10761	9098	8687	9403	9164	9173
الصادرات FOB	10240	13375	13889	10213	12522	22031
الميزان التجاري	-521	4277	5202	810	3358	12858

المصدر:المركز الوطني للإحسائيات والاعلام الالي للجمارك CNIS

من خلال الجدول السابق يتبين ان سنة 1995 سجلت عجزا ب 521مليون دولار ,وذلك راجع الى ان الواردات سنة 1994 ارتفعت كما قلنا انفا و كما عاود الارتفاع ليسجل فائض في السنتين المتتاليتين 1996 و1997. و تدهور أسعار النفط سنة 1998 اذ وصل سعر البرميل 12,94 دولار ,سجل الميزان التجاري نقصا وصل الى 810 مليون دولار لكنه سرعان ما سجل فائض 1999و2000,اذ بلغ الفائض سنة2000الى 12858 مليون دولار ,وذلك راجع الارتفاع في اسعار النفط و استقرار الواردات ,كما يتضح لنا من خلال الجدول السابق مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات .

[1]CAF=الواردات: عادة ما يحسب على اساس النفقات النقل والتامين في حدود بلد مستورد
FOP=الصادرات: عادة ما تحسب على اساس قيمة عند حدود البلد المستورد

المبحث الثاني :السياسة التجارية بعد1998(الاتفاق الموسع)

اذا راينا الى الاقتصاد الجزائري بعين الرضا نتيجة لما حققه من فائض في الميزان التجاري بعد **1998**

,فانه لا يمكن اغفال انه اقتصاد هش يعتمد كلية على عائدات البترول ,اذ لم تتعد أبدا صادراتالجزائر خارج نطاق**1**مليار دولار,المحروقات

المطلب الاول :.هيكلة الصادرات و الواردات

1هيكل الصادرات:

المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية نجد انها تعتمد اساسا على المحروقات _كما اسفلنا _وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة و هذا ما يظهر الجدول الاتي:

الجدول 07 :التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1998/ 2005

السنوات البيان	1998		1999		2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	27	0.26	24	0.19	32	0.14	28	0.14	35	0.18	48	0.19	59	0.18	67	0.15
الطاقة والمحروقات	9855	96.49	12084	96.5	21419	97.22	18484	96.61	18091	96.10	23939	97.26	31302	97.56	43488	97.95
المواد الخام	45	0.44	41	0.32	44	0.2	37	0.19	51	0.27	50	0.2	90	0.28	134	0.30
سلعالتجهيز الفلاحي	7	0.06	25	0.2	11	0.04	22	0.11	20	0.11	20	1	0.04	0	0	0
سلع التجهيز الصناعي	9	0.08	47	0.37	47	0.21	45	0.23	50	0.26	30	0.12	47	0.14	36	0.08
سلع استهلاكيةغيرغ ذائية	16	0.15	20	0.15	13	0.05	12	0.06	27	0.14	35	0.14	14	0.04	19	0.04
منتجات نصف مصنعة	254	2.48	281	2.24	46.5	0.21	504	2.63	551	2.92	509	2.06	571	1.77	651	1.46
المجموع	10213	100	12522	100	22031	100	19132	100	18825	100	24612	100	32083	100	44395	100

المصدر :المديرية العامة للجمارك .المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الالي للجماركCNIS

الشيء الذي حدث بالنسبة لصادرات الجزائرية حدث عكس ما كان متوقع من هذا تخفيض لان الصادرات على الجزائر كما هو معروف متكونة بالنسبة 95%من المحروقات ,وسعرها يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب على هذه السلعة وحجم الصادرات من هذه المواد لا يمكن ان تؤثر فيه سياسة تخفيض الدينار ,ولقد اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% في سبتمبر 1991 تطبيقيا لشروط اتفاقية صندوق النقد الدولي اذا اصبح دولار الامريكي الواحد يساوي 24دج في سنة 1993, وامام عدم توفر شروط نجاح سياسة التخفيض في القضاء على العجز ارتفعت الكتلة النقدية مما ادى ارتفاع التضخم من 16%الى40%سنة

فهذه العملية في الجزائر جاءت بنتائج اثرت سلبيا على التجارة الخارجية ومستوى المعيشة للفرد ومن اثارها مايلي:

*ارتفاع اسعار الواردات من سلع التجهيز مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع قيمة المنتجات المحلية مما يؤثر سلبا على مستوى الانتاج من حيث الكمية والنوعية مما جعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية داخل اسواق الوطنية

*ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية (المواد الغذائية الضرورية ذات الاستهلاك الواسع) مما كلفة خزينة الدولة مبالغ مرتفعة لدعمها كالحليب ,الدقيق, الادوية.....الخ الانخفاض الادخار وبالتالي نقص الاستثمار

ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات , هذه الاخيرة خطت الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني ,اذ انتقلت من 9855 مليون دولار سنة 1998الى 18484 مليون دولار سنة 2001, لتقفز سنة 2005الى 43488 مليون دولار , وذلك راجع الى الارتفاع المذهل في أسعار البترول , اذ بلغ سعره في الاسواق الدولية حوالي 60 دولار للبرميل, كما يمكن ملاحظة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات سوف نجد أنها لاتتعدى290 مليون دولار , وتقلص هذا المبلغ (173 مليون دولار) في الفترة2005/2002.

و وقوفا عند تحليلها للجدول , نقف عند نقطة مهمة للغاية ألا وهي : بعد كل الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي [1]و الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من 1989 الى غاية 1998 بقي اقتصادها في تبعية شبه مطلقة للمحروقات .

أما فيما يخص تراجع نسبة التجهيز الفلاحي , فيمكن تفسيره بالإصلاحات المتخذة من طرف وزارة الفلاحة ,والتيكانت تسعى من خلالها الى تنشيط قطاع الفلاحة في اطار ما يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي شرع في تطبيقه فعليا بدء من سنة 2000 ,و الذي تم تدعيمه

[1] صندوق النقد الدولي

بمخطط التنمية الريفية (PNDA)منذ سنة 2004. كما ساهما هذين المخططين في ارتفاع صادرات المواد الغذائية نسبيا خلال تلك الفترة

2 –هيكل الواردات:

كانت واردات الجزائر و منذ الاستقلال تمثل المواد الغذائية فيها النسبة الكبرى ,و ذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة .

ومن خلال الجدول الآتي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة2005/1998

جدول رقم 07 :التركيبة السلعية للواردات خلال فترة 2005/1998

السنوات / البيان	1998		1999		2000		2001		2002		2003		2004		2005
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة ا	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
المواد الغذائية	2533	26.93	2307	25.17	2415	26.32	2395	24.09	2740	22.81	2678	19.78	3597	19.64	3570
الطاقةو المحروقات	126	1.33	154	1.68	129	1.4	139	1.39	145	1.20	114	0.84	173	0.94	193
المواد الخام	540	5.74	469	5.11	428	4.66	478	4.80	562	4.67	689	5.09	784	4.28	732
منتجات نصف مصنعة	1722	18.31	1547	16.88	1655	18.04	1872	18.83	2336	19.45	2857	21.10	3645	19.90	3981
سلعة التجهيز الفلاحي	43	0.45	72	0.78	85	0.92	155	1.55	148	1.23	129	0.95	173	0.94	186
سلع التجهيز الصناعي	3120	33.48	3219	35.12	3068	33.44	3435	34.55	4423	36.83	4955	36.61	7139	38.99	8333
سلع استهلاكية غير الغذائية	1319	14.02	1396	15.23	1393	15.18	1466	14.74	1655	13.78	2112	15.60	2797	15.27	3049
المجموع	9403	100	9164	100	9173	100	9940	100	12009	100	13534	100	18308	100	20044

جدول رقم 07:ميزان التجاري

2005/1998.الوحدة10^6 مليار دولار

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات (CAF)	9403	9164	9173	9940	12009	13534	18308	20044
الصادرات(FOB)	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32083	44395
الميزان التجاري	810	3358	12858	9192	6816	11078	13775	24351
معدل التغطية(%)	108.61	136.64	240.17	192.47	156.75	181.85	175.24	221.48

المصدر: المدير يه العامة للجمارك , المركز الوطني لإحصائيات والاعلام الالي للجمارك CNIS

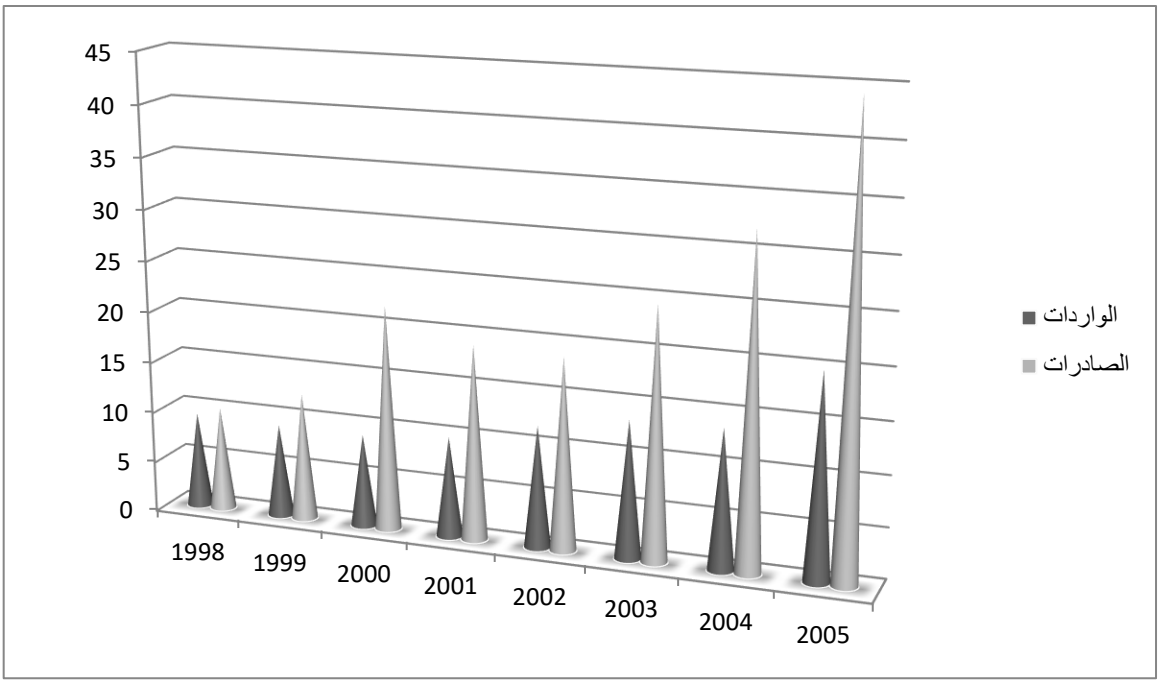

المصدر:اعتماد على معطيات جدول ميزان التجاري السابق

فمن خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنوات 1998 و2002 ,والذي هو نتاج التذبذب في الواردات أساسا , في مقابل التزايد المستمر

للصادرات خلال هذه الفترة ,وهو ما يظهر كذلك في معدل التغطية . ثم شهد هذا الفائض تزايدا مستمرا خلال سنوات 2003_2005 وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة .

ان ما سبق ذكره يمكن تفسيره بالمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000_ 2005 مثل مخطط الانعاش الاقتصادي , المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.إضافة ا الى فتح مجلات الاستثمار المحلي و الاجنبي في مختلف القطاعات ,مما كان له الاثر البارز في الميزان التجاري , خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية و المواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات , مما أعطى دفعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في اطار الشراكات الاجنبية و ترقية الاقتصاد الوطني و تشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة .

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي:

يعتبر هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفتها الجزائر, اذ يعزز التحول نحو اقتصاد , السوق و يؤكد انفتاح الاقتصادي الوطني نحو الخارج ,كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو انضمام الى OMC ,اذ عملت الجزائر على استقطاب الشركاء الاجانب ,و ضمان سير الحسن للاستثمار اتهم و القيام بإصلاحات جبائيه بنسبة توفير مناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة اضافة الى وضع قوانين تنظم الاستثمار .

حيث بدأ التحدث عن موضوع الشراكة بالنية للجزائر[1] في 1993/10/13 و مفاوضات الفعلية فقد بدأت سنة 1997 لتشهد انقطاعا بين ماي من نفس سنة و ابريل 2000 بسب الاوضاع السياسية و الاق للجزائر فكان بالتوقيع المبدئ على عقد الشراكة في 2001/12/05 بالعاصمة بلجيكية بعد 4سنوات من مفاوضات تم عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي أخير في 2002/04/22 في مدينة فالنس و الذي يقضي بدخول الجزائر الى منطقة التبادل الحر لبحر الابيض المتوسط في 2010[2]

تنقسم هذه الاتفاقية بكونها تمنح قدرة انتقالية من 12 سنة وصولا الى مستوى صفر جمركيا وهي تميز بين 3 قوائم (الموارد الخام , المنتوجات الوسطية, حيث تفكك عليها الرسوم ابتداء من 2008 على مدى 7 سنوات و المنتوجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم 10سنوات) وستكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية للازالة الرسوم الجمركية [3], تكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط و ذلك للأسباب تاريخية , جغرافيا و مالية منها

من الناحية الجغرافية :

تقع الجزائر شمال دول الجنوب , فهي بوابة القارة الافريقية , أي وسطا مفضلا للعبور

من الناحية الاقتصادية :

أول شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز صدارة في التفاوض , اضافة الى يمثل الاتحاد الاوروبي اكتساب الجزائر الثروات النفطية و الغازية , و أهمية أحجام الاحتياطات و امتلاكها لمصانع الحديد و الصلب تمحور هذا الاتفاق في مجمله حول تدعيم الاصلاحات المؤدية الى عصرنة و تحديث الاقتصاد و الاهتمام بالجانب الاجتماعيوترقية الاستثمارات الخاصة و اعادة تأهيل هياكل القاعدية الاقتصادية و اقامة منطقة تبادل الحر و التفكيك الجمركي.

1 اهداف الجزائر من الاتحاد الاوروبي:

[1] كمال رزيق , مسدور فارس , "الشراكة الاوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الاوروبي " الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير , جامعة البليدة , أيام 21_22 ماي 2002 , 2003 ص240

[2] NORDINE GRIM ,l'économie algérienne otage de la politique, casbah Edition ,Alger ,2004 ,page 145

[3] درسات اقتصادية , مجلة دورية فصيلة تصدر عن مركز البصرة , دار الخلد ونية للنشر و التوزيع , العدد10, السنة 2008, ص51

ان المشاكل الاقتصادية التي ظلت تنشط فيها طيلة هذه السنوات من الركود على مستوى الانتاج وارتفاع في معدلات البطالة ومعدلات مديونية ومعدل النمو فكل هذا ادى الجزائر الى توقيع هذا اتفاق ,اضافة الى ذلك يمكن استخلاصه جملة من اهداف الجزائر وراء الاتفاق[1]:

- ❖ الارتباط بوحدة من اكبر الاقوى الاقتصادية ,حتى تتمكن من التنويع و اندماجها في الاقتصاد العالمي , ورفع مستوى التنمية الاق الى مستويات الاوروبية .
- ❖ الاستفادة من الاسواق الاوروبية و المساعدات و القروض المالية و الاستثمارات الاجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة و المؤسسات ,اضافة الى تسهيل نقل التكنولوجيا و ثقافة الخدمات .
- ❖ خلق مناخ مناسب لتطور علاقات اقتصادية و تجارية , و تشجيع الاستثمار في الجزائر .

اثار الايجابية لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي:

ان المضمون هذا لاتفاق في صيغته يهدف الى جعل السوق الجزائرية منفذا لتصريف المنتوجات الاوروبية ,كما يسمح للمنتجات الجزائرية ان تؤهل المؤسسة الجزائرية للتأهب للمنافسة ,المنتجات الاوروبية ذات الجودة العالية[2]

وهو ما يعكس جملة من أثار الايجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة ,حيث انه:

اكتساب دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل و الخبرة و الاستثمار المباشر بالإضافة الى دعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاق الجزائرية اضافة الى التزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الزاميا الى انضمام الىOMC.

فرض الجزائر حصصا للاستيراد مواد زراعية كالحبوب و الحليب مع مراعاة نسبة الانتاج الوطني ,بالإضافة الى مزايا أخرى تصدير منتجاتها الزراعية و منتجات الصيد البحري وفي المقابل اعتماد نظام الحصص للمواد الاوروبية .

رفع مستويات الانتاج الجزائري من خلال الجودة و المواصفات الفنية المقبولة دوليا بمساعدة الاوروبي [3], مما يتيح الفرص للمنتوج الجزائري أن يحتل مكانة مرموقة في السوق الاوروبية ,اضافة الى امكانية حصول الشركات العمومية والخاصة على شهادة الجودة .

أثار السلبية للاتفاق الشراكة :

---

[1] دراسات اقتصادية, مجلة دورية فصيلة تصدر عن مركز البصيرة ,دار الخل دونية للنشر والتوزيع , العدد10,سنة2008,ص51
يوسف سعداوي , رفيق با شنودة واقع و اخاق الشراكة الاورو متوسطية الجزائرية ,مجلة الاقتصاد و المناجم نت ,السياسات الاقتصادية ,منشورات كلية ا لعلوم الاق و التسيير جامعة ابو بكر بقايد وهران ,رقم 4, مارس2005,ص400.

[2]

[3] -لقد تجسد هذا البرنامج بعد موافقة المجلس الاوروبي على منح هذه

ان الشراكة مع الاتحاد الاوروبي اتفاق يسعى بصفة عامة الى تدعيم الاستثمار المباشر في الجزائر , و الشراكة الصناعية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تترجم هذه أثار سلبية و مخاطر متربطة على الاق الوطني نتيجة هذا الاتفاق و التي يمكن ايجاز فيما يلي :

خسارة في إيرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية ب 1,5م

من مكاسب الشراكة ايضا , اقامة منظمة تبادل حر و تحقيق تعاون اقتصادي في مختلف مجالات الشرائية.

زيادة عجز في ميزان التجاري حيث ان التفكك الجمركي الذي يحدث من طرف واحد سيمارس ضغطا على ميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من سلع أوروبا فقد بلغت فاتورة الاستيراد 40 مليار دولار ممثلة بذلك نصف عائدات المحروقات في سنة 2008 مما دفع الحكومة الى انشاء لجنة للمتابعة التجارة الخارجية عن طريق القرار رقم 429/09 الصادرة في 2009/12/30 و حددت مهامها و هياكلها التي تتمثل في متابعة و تحليل التدفقات للمبادلات التجارية و عقلنة الواردات , و اقتراح جميع تدابير و تطهير و تنظيم النشاط التجاري الخارجي و التقسيم الدوري و يترأسا هذه اللجنة الوزير مكلف بالتجارة الخارجية .

فالنسبة لصرف العملة , فان العملة الموحدة لدول الاتحاد الاوروبي (الاورو) فالمنتج الجزائري و ان تحسنت نوعيته و انخفضت تكلفته فانه يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل الاورو.

المطلب الثالث : التجارة الخارجية و انضمامها الى منظمة التجارة العالميةOMC

تدخل عملية التحرير كامل للتجارة الخارجية ضمن الشروط الاساسية لعملية الانضمام الى OMC , التي من شأنها ان تمكن من الفوائد العولمة الاق و الجزائر كغيرها من الدول التي تبحث دائما .

تعريفها:

جاءت OMC اختصار الى(organisation mondial du commerce) ومن أهم تعاريفها أنها منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الاعضاء و تشكل منتدى للمفوضات متعددة الاطراف و أنها مؤسسة دولية مستقلة من ناحية المالية و الادارية وغير خاضعة للأمم المتحدة و يقع مقرها ب سويسرة تأسست سنة 1995/01/01 و لقد نشأت هذه المنظمة لتحقيق جملة من أهداف التالية :

- ❖ انشاء اطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية و ايجاد هيكل لفض النزاعات التجارية التي قد نشأ بين الدول الاعضاء
- ❖ متابعة السياسات التجارية الوطنية , وتقديم مساعدات التقنية و التكوين للدول النامية .
- ❖ تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الاعضاء و تسهيل الوصول الى الاسواق العالمية .

الوصول الى معرفة كاملة و شفافة بالتشريعات و النظم التجارية لكل دولة و اتاحة ذلك لجميع الاعضاء , اضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع دول الاعضاء و يمكن مهامها في:

- ➢ تسهيل المنظمة تنفيذ و ادارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف , و تقويم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الاعضاء.
- ➢ الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية .
- ➢ مراقبة و متابعة السياسات التجارية للدول أعضاء .
- ➢ التعاون مع الهيئات الدولية مثل FMI و البنك الدولي , بهدف تنسيق سياسات ادارة شؤون الاقتصاد العالمي.

أ) دوافع انضمام الجزائر الى OMC:

تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ القرار انضمام الى OMC ما يلي:[1]

- الاندماج في الاقتصاد العالمي أمام التطورات في الاقتصادية العالمي المتميز بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- انعاش الاقتصاد الوطني عن طريق ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية و الامتناع عن استعمال القيود الكمية , وزيادة في الواردات من الدول الاعضاء و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن ان تستعملها الجزائر.
- تحفيز و تشجيع الاستثمارات حيث ان تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.
- مسايرة التجارة الدولية فالتجارة الخارجية ,تلعب دورها في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر الى الاسواق العالمية من أجل حصول على مستلزماتها من المواد و السلع , فلا يمكن لها ان تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب)شروط انضمام الى OMC :

[1]-ناصر عدون دوادي ,مناوي محمد ,الجزائر ومنظمة العالمية للتجارة ,دار المحمدية العامة ,الجزائر سنة2003,ص57

ان الشروط العام لأي دولة ترغب في الانضمام الى OMC هو ان تقبل شروط التوقيع و تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات و اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية و الدخول الى السوق الخارجية اما بالنسبة للشروط الخاصة فنوجزها كالتالي :

- **الحقوق الجمركية :** على ان الجزائر ان تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية في أول أمر وكذا مراعاة قوانين "الجات " التي تنص على ان القيمة في المبادلات التجارية يجب ان يكون السعر الواجب دفعه من الصفقة .
- **المرور الى اقتصاد السوق :**ان الاستمرار في اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي الجزائري في جميع ميادين و الاقتصاد السوق حسب الإخصائيين , لا يتلائم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قوانين السوق.

انعكاسات انضمام الىOMC:

ينعكس انضمام الجزائر الى OMC على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته و بالتالي ينعكس على التجارة الخارجية سلبيا و ايجابيا كالاتي :

- **الانعكاسات الايجابية:**

بالنسبة للمجال الفلاحي الذي يعتبر المجال أكثر تعقيد , لأنه يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري , للان الجزائر من الدول المستوردة للغذاء فانضمام قد يؤدي الى تحسينه و تطويره شيآ فشيئا بفضل تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية كفرصة لها , حيث بإمكان الانتاج الفلاحي الجزائري النفاذ الى أسواق دولية على مدى 10 سنوات على عكس 6 سنوات ممنوحة للدول المتقدمة , اضافة الاستفادة من تقوية الابحاث و الاستثمارات [1]في هذا مجال و قدرته على منافسة المنتجات الاجنبية غير المدعمة , و يؤهله للاحتلال مكانة لا بأس بها في الاسواق الدولية .

و بالنسبة للمجال الصناعي و مع تحرير التجارة الخارجية يمكن للجزائر ان توفر السلع الصناعية التي هي بحاجة اليها بتكاليف أقل وجود عالية ,على أنها بحاجة الى رؤوس أموال و استثمارات حقيقية مباشرة لمنافسة الاجنبية , وكذا خلق مجالات انتاج جديدة للمساهمة في نقص معدل البطالة عن طريق اتاحة فرص للعمل .

فما يخص الجانب المالي و المصرفي , فان من ايجابيات الانضمام تقوية المنافسة و رفع الاحتكار القائم على هذا لقطاع بتوفير الخبرات المالية المؤهلة للتعامل مع أسواق المال العالمية و الانفتاح عليها , لتحصل على الاموال لتمويل الاستثمارات المحلية و يرتفع نموها الاقتصادي .

انعكاسات السلبية :

[1] عياش قويدر وابراهيمي عبد الله, اثار انضمام الجزائر الى منظمة العالمية للتجارة ,بين التفاؤل والتشاؤم ,مجلة شمال افريقيا, العدد2ماي 2005,ديوان للمطبوعات الجزائر ,ص58

افتقدت الجزائر القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة و النسيج الصناعي خاصة , الذي يمتاز بضعف و عدم القدرة على المنافسة و ارتفاع تكاليف الإنتاج, وضعف في التسويق اضافة الى ان صناعة الجزائرية ترتكز في اغلبها على المواد الخام (الصناعات البترولية) التي لا تدخل في اتفاقيات المنظمة بل في منظمة (الأوبيك) مما يعود بالضرر على التجارة الجزائرية و مؤسسات الجزائرية العامة و الخاصة .

ان انضمام الجزائر الى OMC يقضي على قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجية , فمثلا لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الإسرائيلية و ذلك في ظل تطبيق مبدأ عدم التميز .

من الناحية الاجتماعية البطالة مشكلة في المدى القصير سيتفاقم , نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي لن تستطيع الصمود أمام المؤسسات الاجنبية المنافسة لها .

تأثير الخزينة العمومية التي تتأثر سلبا بالرفع التدريجي فان تحرير تجارة خدمات الاخرى (النقل , السياحة , لبناء و التشييد.....) تزيد من منافسة في السوق المحلية نظر لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية للخدمات الدول المتقدمة .

صعوبة التحكم في رؤوس أموال عند دخولها أو خروجها .

ويبقى الانضمام الى OMC من أولى أولويات المرحلة المقبلة في برامج الحكومة الساعية لتطوير قدرات الاقتصاد الوطني فهي ترى بشكل أنسب اطار الدفاع عن المصالح التجارية في الجزائر , رغم اعلانها بالرفض لتقديم المزيد من التنازلات قبولا بقواعد يريد بعض الاعضاء فرضها على الجزائر , خاصة الشروط الامريكية و الاوروبية , التي قد تمس بالسيادة الوطنية .

المبحث الثالث: اساسيات حول ميزان المدفوعات و دراسة تحليلية للميزان التجاري

سوف نتطرق في هذا المبحث حول اساسيات ميزان المدفوعات والتطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض اجمالي للصادرات والواردات والتنويع السلعي

المطلب الاول: اساسيات حول ميزان المدفوعات

سوف نتطرق في هذا المطلب الى ميزان المدفوعات ومحتوياته:

اولا: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها:

- ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل القيم جميع السلع والخدمات والمساعدات الاجنبية وكل معاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلية والخارجية لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة وتكون سنة واحدة[1].
- ميزان مدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية ,للدول وديون الدولية التي عليها خلال مدة معينة وتكون في العادة سنة واحدة.
- وحسب ما عرفه صندوق النقد الدولي بانه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنية للتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى
او بسبب هجرة الافراد ,والتغيرات في قيمة او مكوناتها تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه دول العالم[2].
- ويعرف ميزان مدفوعات هو سجل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة عادة تكون سنة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في بلد , [3]

---

[1] بسام حجار .العلاقات الدولية ,الطبعة الاولى ,بيروت لبنان سنة2013, ص55

[2] عبد الرحمان يسرى ,واخرون, الاقتصاد الدولي' قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية 2005 ص323

[3] شقري فوزي موسى واخرون ,التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ,دار المسرة ,عمان 2012,ص188

ثانيا :اهمية ميزان المدفوعات:

ميزان مدفوعات اهمية كثيرة نذكر منها ما يلي :

- يعكس ميزان مدفوعات من خلال معاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماجها للاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي ,وكلما كان حجم هذه معاملات كبير يدل على ذلك درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي .
- بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الاجنبية ,وذلك بما يساهم في تحديد قيمة الفعلية للعملة بلد في اسواق الصرف الاجنبي.
- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ,ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية لدولة ,حيث تمكن الدراسة ميزان مدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة , كما يعتبر مؤشرا جيد .
- يعكس ميزان مدفوعات من خلال معطيات الرقمية الواردة في قوة الاقتصاد او ضعفه وموقعه من منافسة الدولية ودرجة استجابة للمتغيرات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر ميزان مدفوعات اداة هامة في اليد لصنع القرار والتخطيط لعلاقات اقتصادية الخارجية وادارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والخارجية.

ثالثا: عناصر ميزان مدفوعات

1-حساب العمليات الجارية: وهي تشمل المعاملات الدولية التي يكون من شانها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته او بنقصانه , ولذلك يطلق عليه احيانا اسم حساب الدخل , ويقسم هذا الحساب الى حسابين فرعين , هما الحساب التجاري وحساب التحويلات .

ويقسم الحساب التجاري بدوره الى حسابين فرعين هما حساب التجارة المتطورة , وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية , واما حساب التجارة غير المتطورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج مثل خدمات النقل و التامين و السياحة والخدمات الحكومية الى جانب الخدمات المتنوعة , هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقة اما الخدمات اداها راس المال الاجنبي الى الداخل .

اما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة من الخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل , اي انها عمليات غير تبادلية , اي من جانب واحد , ولا يترتب عليها دين او حق معين , ويشتمل هذا الحساب على نبد واحد هو الهبات و التعويضات [1] , فالهبات و المساعدات التي تحصل عليها الدولة او الافراد من الاجانب في الجانب الدائن [2].

---

[1] الاقتصاد الدولي , نظرة عامة على بعض القضايا , دار الجامعية الجديدة , للنشر 1999,ص 102زينب حسين عوض الله .

[2] حنان لعروق ," سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر " , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص بنوك وتأمينات , جامعة متنوري قسنطينة , 2005/2004, ص8.

2حساب راس المال : حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الاموال بين البلد و بقية العالم التي ينشا

تغيير في مركز دانيه او المديونية البلد الخارجية , و كذلك التغيرات في الاصول الاحتياطية الرسمية للبلد , و ذلك خلال الفترة المحددة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات و البنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الاموال طويلة الاجل و رؤوس الاموال قصيرة الاجل .

حركات رؤوس الاموال الطويلة الاجل تشمل رؤوس الاموال المحولة من والى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل , اي لمدة تزيد عن السنة , فعندما يستثمر المقيمون في الخارج اي المدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا (-) في الحساب راس المال بميزان المدفوعات وفي مقابل هذه المدفوعات يحمل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الاجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في التاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار , اما عندما يستثمر الاجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار , اما عندما يستثمر الاجانب في البلد , اي تواجد تدفق الرؤوس الاموال للداخل , وهنا يقيد دائنا (+) في حساب راس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين , وفي المقابل يحصل المستثمرون الاجانب على حقوق مالية على المقيمين [1]

اما بالنسبة لحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية اقل من نسبة العاملات الاجنبية و الودائع المصرفية , و الاوراق المالية قصيرة الاجل .

و تتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة انتقالها بين الدول , ولا شك ان هذه الاشكال من التحويلات الرأسمالية تتشكل في النتيجة حقا او دينا على الخارج او بالعكس , بمعنى قد تضيق او تنقص من تلك الحقوق او الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي [2]

1) حساب عمليات التسوية الرسمية: حيث يسجل حركات (التدفق الداخلي و التدفق الخارجي) وذلك

لحساب الغير في الالتزامات السائلة و غير السائلة للحائزين الرسميين الاجانب و التغيير في الاصول الاحتياطية للدول خلال سنة , وتشير الاحتياطية الرسمية للدولة الى ما بعد في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل و حقوق السحب الخاصة ,و مركز الذهب الخاص بها في الصندوق النقد الدولي .

و تسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسمين , و النقص في الاصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجاني الدائن , اما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الاجنب و الزيادة في اصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين [3].

[1] -كامل البكري , الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية و التمويل , الدار الجامعية , طبع ونشر و توزيع , الاسكندرية , 2002 ص- 218 -220.
[2] -جمال الدين لعويصات , العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية , دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر , 2000 , ص 19.
[3] عابقد الكريم جابر العيساوي , التمويل الدولي , مدخل حديث دار الصفاء للنشر و التوزيع , عمان , 2012 , ص238.

2) **حساب السهو و الخطأ:** و تبعا لطريقة القيد المزدوج فان كل عملية تقوم بها الدلولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات , مرة في الجانب المدين و اخرى في الجانب الدائن او العكس.

و عليه و حسن هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات بمعنى هناك تعادل بين اجمالي العناصر المدينة رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا الا ان هذا التوازن فلما يتحقق في الواقع العملي و هنا يتم اللجوء الى حساب السهو و الخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية بكل من الجانبين الدائن و المدين , و يظهر هذا الحساب في الجانب الاصغر في الميزان المدفوعات , و يرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين و هذا راجع لحدوث احد السببين إما الخطأ في التقييم السلع و الخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف اسعار صرف العملات , اما لسبب الخلل الناجم عن تغيير قيمة العملة فشلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة العملة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما , وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لراس المال .

لقد ترقنا في المطلب السابق الى مجموعة من العناصر الخاصة بميزان المدفوعات .

من خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان الدفوعات كالتالي :

الشكل رقم1: مكوناتميزان مدفوعات

ا

المصدر: محمود يونس , اساسيات التجارة الدولية ,دار جامعية, طباعة ونشر ,الاردن سنة1993,ص207

ثانيا: تعريف ميزان التجاري واقسامه:

- **تعريف ميزان التجاري :**

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات , اي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات , وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[1] .

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة من الزمن (عادة 03اشهر) , و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية : [2]

رصيد الميزان التجاري = اجمالي صادرات البلد (X)- اجمالي و واردات البلد (Y)

- الميزان التجاري يشكل اهم جزء من الميزان المدفوعات لدولة ما , كما يمكن ان يطلق عليه " الميزان التجاري الدولي " في هذا البلد.
- الميزان التجاري يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات اكثر من و وارداتها نقول اذن " فائض في الميزان " او ما يسمى " الفائض التجاري " .
- الميزان التجاري السلبي يعني ان البلد لا يصدر بالقدر الكافي , وهذا ما يسمى ب " العجز التجاري " لا ينبغي بالضرورة ان ينظر الى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية , البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل : الولايات المتحدة الامريكية و هونغ كونغ و استراليا بها عجز التجاري , بها العجز التجاري , هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي .
- اما الميزان التجاري السلبي فهوا امر اكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي نموها و اقتصادها على ايدي الاستثمار الاجنبي [3].

ثانيا / أقسام الميزان التجاري :

ينقسم الميزان التجاري الى قسمين هما :

1-الميزان التجاري السلعي : ز يطلق عليه ايضا ميزان التجارة المنظور , و يظم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ بشكل ماديا ملموسا (الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2- الميزان التجاري الخدمي : و يطلق عليه ايضا الميزان التجارة غير المنظورة , وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل ,السياحة , التامين , دخول العمل , عوائد راس المال).

---

[1] محمد محمود يونس , مرجع سابق , ص181

[2] http ; //www ferrys .FR / blanc – commerciale.html

المطلب الثاني : دراسة تحليلية لوضعية الميزان التجاري في فترة ما بين(2001-2016)

جدول رقم08 :ميزان التجاري خلال فترة2001/2016

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد ميزان التجاري
2001	1.480.335.8	764.862.4	715.473.40
2002	1.501.191.9	957.039.8	544.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.50
2007	4.214.163.3	1.946.829.1	2.267.334.00
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80
2011	5.374.131.3	3.442.501.6	1.931.629.70
2012	5.687.369.4	3.907.071.9	50.1.780.297
2013	5.217.099.8	4.368.548.4	848.551.40
2014	4.917.598.2	4.179.708.3	737.889.90
2015	3.481.837	5.193.460	(-)1.711.623
2016	3.161.344	5.115.135	(-)1.953.791

المصدر: www.onec .com

اولا: تحليل تطور قيمة الصادرات (2001- 2016)

نلاحظ من خلال جدول والمنحنى البياني ان ا لصادرات الجزائر في ارتفاع مستمر حيث كانت سنة 2001 ب 1.480.335.8 مليون دينار جزائري اي بنسبة 24,4% وهذا راجع الى زيادة المستمرة التي عرفتها اسعار النفط باعتبار جل الصادرات الجزائرية من محروقات حيث ارتفع

سعر النفط[1]سنة 2001 الى 16,33 دولار للبرميل الى 94.45دولار للبرميل سنة 2008 وان قيمة الصادرات سنة 2009 انخفضت بسبب انخفاض اسعار النفط الى 16,06 دولار للبرميل وبلغت اقصى قيمة لها سنة2012 حوالي 5.687.369.4 مليون دينار و هذا بسبب عودة ارتفاع اسعار البترول نظرا للارتفاع في الطلب العالمي على الطاقة وانخفضت قيمة الصادرات الجزائر في سنتي 2009و2010 وهذت راجع الى تأثيرات الازمة المالية والركود الاقتصادي العالمي ويعتبر التنويع السلعي للصادرات الجزائر للمحافظة على حصصها في الاسواق الدولية تتوقف على عدد السلع والمصدر ومدى وجود طلب عليها ويعتبر هذا المؤشر في تنويع الكبير في الصادرات الدولة وهو ما يعكس الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية ونجد الجزائر انها تركز على المحروقات بدرجة اولى في قائمة صادراتها حيث بلغت نسبتها حوالي 96.6% من صادراتها [2] سنة 2001 ثم انخفضت سنة2009 الى 60.2% وهذا بسبب الازمة

* و في لحين بلغت مواد نصف المصنعة ب 1.9% من مجموع الصادرات سنة2004 ثم ارتفعت الى3.5 من مجموع الصادرات سنة 2014.

*المواد الغذائية الصادرات من المواد الغذائية في فترة ما بين 2004و2014 كانت محصورة بين 1%و0,5% من اجمالي الصادرات , وفيما يخص التجهيزات الفلاحية والصناعية والمواد الخام الاولية حيث وصلت نسبتها من 0.1%الى 0.4% على التوالي .

ومن تم اتضح ان التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف هيكل الانتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركيزها على محروقات وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في حصول على عوائد فان تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع اتفاقية على مستوى الدولي من طرف مؤسسات

ثانيا: تحليل تطور الواردات الجزائر وتنويعها السلعي (2001-2016)

نلاحظ ان الواردات الجزائر في نمو مستمر , حيث قدرت سنة 2001ب7.648.624 مليون دينار لتصل سنة 2015 الى 5.193.460.00 مليون دينار اي بنسبة 57.9% كما لحظنا في جدول انا الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 وهذا راجع الى ازمة الغذاء العالمية [3]

[1] عبد القادر رزيق المخا دمي ,الازمة

[3] عبد القادر رزيق المخا دمي ,الازمة الغذائية العالمية ,تبعات العولمة الاقتصادية

حيث ارتفعت اسعار القمح سنة 2008بنسبة 13% والذرة 31% نلاحظ ان فترة ما بين2009و2016 ان الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا , حيث وصلت الى اعلى قيمة لها سنة2015و2016 وتعد اسبابها الى :

*ارتفاع اسعار مواد الغذائية .حيث تعتبر الجزائر من اكبر مستوردين للقمح وسكر وحليب

*برامج الاستثمارات العامة الضخمة

* الزيادة في اجور العمال والموظفين ادت الى زيادة الطلب

وعقب انهيار اسعار البترول وتدني العائدات النفطية لجات الجزائر الى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الاجراءات لترشيدها , الزام بكافة وكلاء بالاستثمار محليا.

اما فيما يخص التنويع السلعي للواردات التي تشكل احدى ادوات هامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الانتاجية غير متوفر محليا وكمالا لحظنا في الجدول ان الواردات التجهيز ات الصناعية والفلاحية على راس القائمة حيث بلغت سنة 2001 حوالي 36.2% من اجمالي الواردات اخذت في ارتفاع مستمر سنة 2014بنسبة33.5%.

*والمواد اولية والخام ومواد نصف المصنعة حيث قدرت واردلتهاسنة2001 الى 23.6% من مجموع الواردات وبدات بتصاعد سنة2013الى 25.1% .

*وفيما يخص المواد الطا قوية بنسبة لا تتعدى 1.4%سنة 2001 ثم اخذت في ارتفاع الى ان بلغت 9.8%سنة 2012 ثم تراجعت سنة 2014 الى 4.9% من اجمالي الصادرات .

ثالثا: تحليل وضعية الميزان التجاري في فترة بين 2001و2016:

لقد مرت الجزائر بعد ة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال هذه الفترة ومن بينها سير تنفيذ عقد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والازمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007وبرزت في 2008 وظهرت اثارها على اقتصاد الجزائر سنة 2009.

وفيما يتعلق برصيد ميزان التجاري فقد حقق طيلة الفترة من 2001الى غاية2014 برصيد موجب وهذا يعود الى ارتفاع اسعار بترول وزيادة حصيلة الصادرات ,حيث بلغ رصيد ميزان التجاري اعلى قيمة له سنة 2008 الى2.522.986.30 مليون دينار وهذا راجع الى تقلبات اسعار بترول ,ويرجع الى القدرات النفطية في الجزائر حيث وصل الى استخراج حوالي 2

مليون برميل يوميا وهذت ماي مثل الدعامة الاستقرار لرصيد ميزان التجاري وكما نلاحظ ان رصيد ميزان التجاري في سنة 2015و2016حقق عجز وهذا بسبب تدني اسعار البترول من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة اخرى وبالتالي فان رصيد ميزان التجاري يتأثر بتغير اسعار البترول وهذا بسبب تراجع صادرات النفطية مما ادى الى اتخاذ اجراءات ومنه تخفيض في قيمة دينار الجزائري والغاء قروض استهلاكية.

وتشير النتائج العامة المحققة من حيث انجازات وتبادلات الخارجية للجزائرسنة2015الى عجز في ميزان التجاري ب13.71مليار دولار, مقابل فائض ب43.1مليار دولار امريكي ,وخلال سنة 2014وهذا مؤشرا يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات خلال الفترة.

المطلب الثالث: اهم شركاء ومبادلات التجارية الخارجية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى توزيع حسب مناطق الاقتصادية خلال عام 2016كما يتبين في جدول والوضوح من ان معظم مبادلات الخارجية مازالت مستقطبة من طرف شركائها تقلدين في الواقع .تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل .

جدول رقم09:اهم الشركاء ومبادلات التجارية سنة 2016/2015

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار امريكي			الصادرات بالمليون دولار امريكي		
	السنة		التطور%	السنة		**التطور%**
	2015	2016		2015	2016	

دول الاتحاد الاوروبي	25485	17922	-12.97	22976	16739	-27.15
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	7363	6295	-14.50	5288	6251	18.21
الدول الاوروبية الاخرى	1225	909	-25.80	37	80	116.22
دول امريكية الجنوبية	2822	2857	1.24	1683	1678	-0.30
اسيا	11850	11618	-1.96	2409	2331	-3.24
الدول العربية	1918	1934	0.83	572	385	-32.69
الدول المغاربية	680	697	2.50	1550	1368	-11.74
الدول الافريقية	359	238	-33.70	82	51	-37.80
المجموع	51702	46727	-9.62	34668	28883	-16.69

المصدر:.www.once

الاتحاد الاوروبي: تبقى دول اتحاد الاوروبي واهمية ومكانة التي تحتلها ,كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة وبذلك فهي تعتبر اهم زبون وحيث سجلت ارتفاعا على التوالي 47.47%من المبادلات ب57.95% سنة 2016بالمقارنة مع عام 2015 وسجل الواردات من دول الاتحاد الاوروبي , انخفاضا بنسبة 12.97%مجتازة ب 25.48مليار دولار امريكي في 2015 الى 22.18ملياردولار امريكي سنة2016 في مقابل تضاءلت الصادرات الجزائر الى هذه البلدان بقيمة 6.24مليار دولار امريكي اي ما يعادل 27.14%.

داخل هذه منطقة الاقتصادية يمكن ان نلاحظ ان زبون الرئيسي هو ايطاليا والتي تشمل اكثر من 16.55%من المبيعات الخارجية , تليها اسبانيا بنسبة 12.33% ثم فرنسا ب 11.05% بخلال سنة 2015النسبة للمواليين اكثر تحتل فرنسا الاولى لدول اتحاد الاوروبي ب10.15%تليها ايطاليا بنسبة 9.93%واسبانيا ب7.69%من اجمالي الواردات خلال عام 2016.

دول المنطقة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الاوروبي):تأتي دول منطقة في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الاوروبي,بحصة بلغت 13.47%من حيث الواردات الجزائر ب21.64%من صادرات هذه بلدان وبالمقارنة سنة2015 ,فانه ينبغي ان نشير الى زيادة الصادرات المحققة مع هذه دول حيث قدرت ب 5.29مليار دولار امريكي سنة2015 وفي 2016 حققت ما يعادل 18.21%من قيمتها , في حين ان الواردات الجزائر من هذه الدول سجلت انخفاضا يقدر ب14.5% ,كما نلاحظ اناهم المبادلات التجارية مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الامريكية ثم تليها تركيا بنسب 5.01%و4.14% من الواردات ومن صادراتها هذه الدول تصل نسبها على التوالي 11.77%و4.27%اتجاه نفس هذه الدول.

باقي المناطق: ان المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الاخرى لاتزال تستمر بالنسب منخفضة

يظهر حجم الاجمالي للمبادلات ا لتجارية مع بلدان الاوروبية الاخرى وتراجع حصصها من السوق مما يقارب 21.6%عام 2015و9.89%سنة2016.

دول اسيا تظهر انخفاضا ما يقدر ب2.17%مجتازة من 14.26مليادر دولار امريكي .

ويسجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب (UMA) انخفاضا بما يقارب 7.4%حيث اجتازت 2.23مليار دولار امريكي وقدرت في 2016 حوالي 2.06مليار دولار امريكي في سجل المبادلات التجارية

اهم الزبائن **لجزائر خلال سنة 2016-2017**

خلال سنة2016 كانت ايطاليا من اهم الزبائن الجزائر ب3.5مليار دولار اي مي قدر 16.9%من اجمالي الصادرات الجزائر متبوعة بفرنسا ب2.60مليار دولار اي بنسبة12.55% واسبانيا ب2.32مليار دولار اي بنسبة 11.23% والولايات المتحدة الامريكية 2.09مليار دولار اي بنسبة 10.11% وتاليها البرازيل بقيمة 1.39ملياردولار اي بنسبة 6.74% اهم الزبائن.

اهم الزبائن خلال 2016

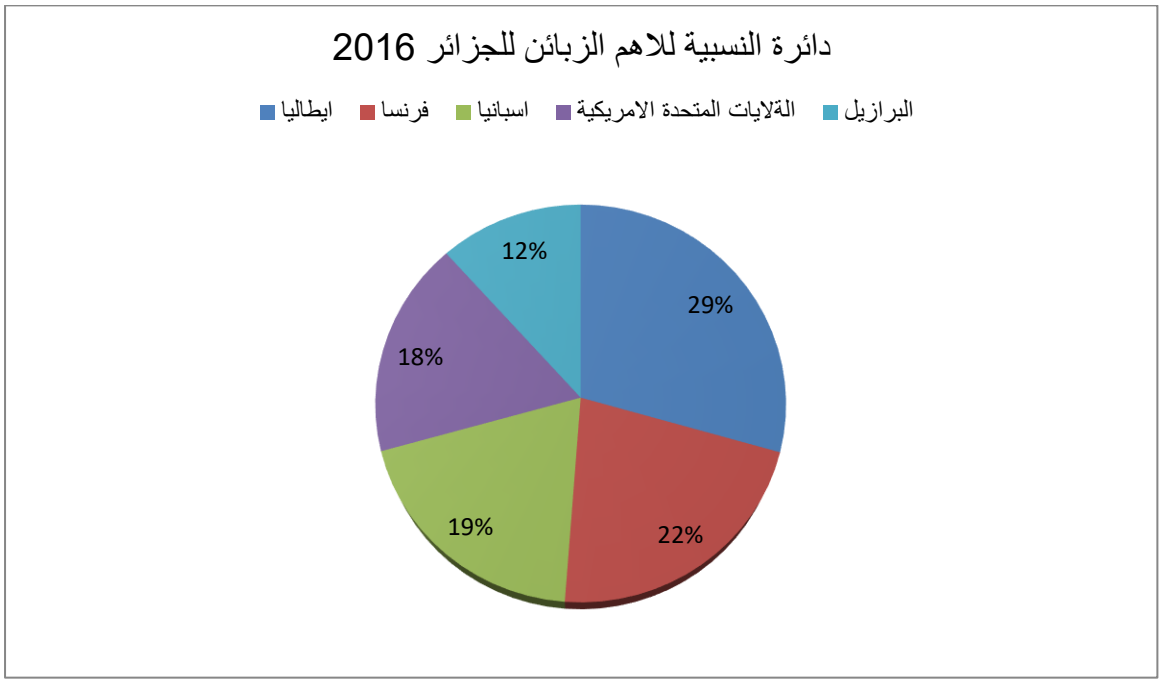

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات الجمارك CNIS

خلاصة الفصل

ان السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر تتغير بتغير الظروف والوقائع الاقتصادية ,فمن اتباع سياسة اقتصاد الموجه الى سياسة اقتصاد السوق فلجات الى السلطات من صندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج من وضعية الاقتصاد الصعبة فأمضت معه عدة اتفاقات وانضمامها الى منظمة العالمية للتجارة باعتبارها منظم للتجارة دولية ,بعد ان خضعت تجربة مع الشراكة الاتحاد الاوروبي , حيث افرز هذا الانفتاح نتائج فعلية اثرت على الاقتصاد.

تمهيد:

سنتطرق في هذا لفصل الى التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم من حيث النشأة الجغرافية , أهدافه , مميزاته ,

الخصائص البحرية و التجارية لمحطات الرسو و المنشآت المتخصصة به .

كما سنحاول التطرق الى استقبال السفينة و التسهيلات المينائية , الحركة التجارية بميناء مستغانم وكل الصادرات و الواردات .

اضافة الى الاحاطة بالتحديات التي تحد من تنمية التجارة الخارجية به , انعكاساتها السلبية و مشاكل الميناء و المشاريع المستقبلية .

المبحث الاول : ماهية مؤسسة ميناء مستغانم

سنتطرق في المبحث الى التعريف بميناء مستغانم مميزاته و خصائه وامتيازاته , قدرات الاستقبال و المعالجة به , و منشاته المتخصصة .

المطلب الاول : التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم

سنتطرق في هذا المطلب الى : نشأة الميناء , نشأة مؤسسة ميناء مستغانم , التعريف بالمؤسسة , مهامالمؤسسة و الهيكل التنظيمي لها.

1_ النشأة الجغرافية للميناء:

_لأنه كان خليجيا صخريا حادا يمتد بين الراس البحري لصلا مندر , و الراس البحري لخروبة استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم , سمي ميناء مستغانم قبل 1883 م ب " مرسى الغنائم " ومنها سميت المدينة "مستغانم ".

_ في سنة 1848 , انشا اول رصيف للميناء بطول 80م ليصل امتداده الى 325م بحلول سنة 1881.

_انطلق اول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 م انتهت بميلاد اول حوض للميناء.

بعد بناء كاسرة الامواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941 م, تم انشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 م نهاية 1955 وبداية 1959م منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية.

اذ انه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات المقربة من المستلمين النهائيين غير اروقة نقل متعددة الانماط .

2- نشأة مؤسسة مستغانم :

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري و تشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية , شركة ذات اسهم EPA/EPM/SPA انشأت في اطار اصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى الرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 اوت 1982 .

ورثت المؤسسة الميناء ابتداء من شهر نوفمبر 1982 الخدمات و التجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل (OPM) , و كذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن و التفريغ النحلة أيضا)SONAMA(.

كما اسندت اليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبل للشركة الوطنية للملاحة (CNAN)فاصبح دوروها منوطا بما يلي :

1- تسيير أملاك الدولية الموانئية و الانشاءات الخاصة و استغلال و تنمية الميناء .
2- احتكار خدمات الشحن و التفريغ.

في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية , حين تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي الى شركة عمومية اقتصادية , شركة ذات طابع أسهم راس مالها 25000000 دج ثمن الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة " الموانئ " SOGEPORTS , تحمل السجل التجاري رقم 88.B.01 و تخضع للقانون التجاري و المدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 الصادرة بتاريخ 12جانفي 1988 , و المتضمنة النصوص التنظيمية الاستقلالية للمؤسسات و طبقا للمرسوم و طبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 11جانفي 1988 , والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 , والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988.

3- التعريف بالمؤسسة :

يمكن ايجاز تعريف ميناء مستغانم في النقاط التالية :

1- اسم المؤسسة : مؤسسة ميناء مستغانم .
2- النظام القانوني للمؤسسة , مؤسسة عمومية اقتصادية , شركة ذات اسهم .
3- راس المال الاجتماعي 500.000.00 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة " الموانئ SOGEPORTS"
4- تاريخ التأسيس : 14اوت 1982 .
5- تاريخ استقلالية المؤسسة : 29 فيفري 1988 م.
6- المقر الاجتماعي : على الطريق الرئيسي الى صلا مندر ب:131 مستغانم 27000.
7- اسم ولقب المدير العام : مولاي محمد .
8- الهاتف : 12/ 045.33.01.11.
9- فاكس : 045.33.01.15.
10- الموقع على الانترنيت :WWW.Port .Mostaganem.DZ.
11- الموقع الجغرافي يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج ارزيو بين خطي عرض 35°و 56° شمالا و خطي طول 00° و 05° شرقا .

4- أهداف ميناء مستغانم:

- تأمين أ حسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية , النوعية , الحماية و السعر .
- تقديم تسهيلات حقيقية (و سائل عبور و معالجة و تخزين ذات كفاءة عالية).

- ان يكون الاذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين .

5- مميزات ميناء مستغانم :

-موقع جيو استراتيجي هام .

- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية .

- محطات رسو خصصت لسفن الاداء لتامين الخطوط البحرية المنتظمة .

- انشاءات متخصصة لناقلات البحور , السكر , الخمور , و ناقلات الزفت .

- قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة .

- حماية جيدة للباضع .

- تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية , الطرق الارضي ,.....الخ).

- بنية فوقية و تجهيزات وفق طموح المتعاملين الاقتصاديين .

- اطارات و عمال مهيؤون و مدربون على عمليات الشحن و التفريغ .

- ساعات عمل متواصلة 24سا و 07 ايام

هيكل عام لمؤسسة ميناء مستغانم

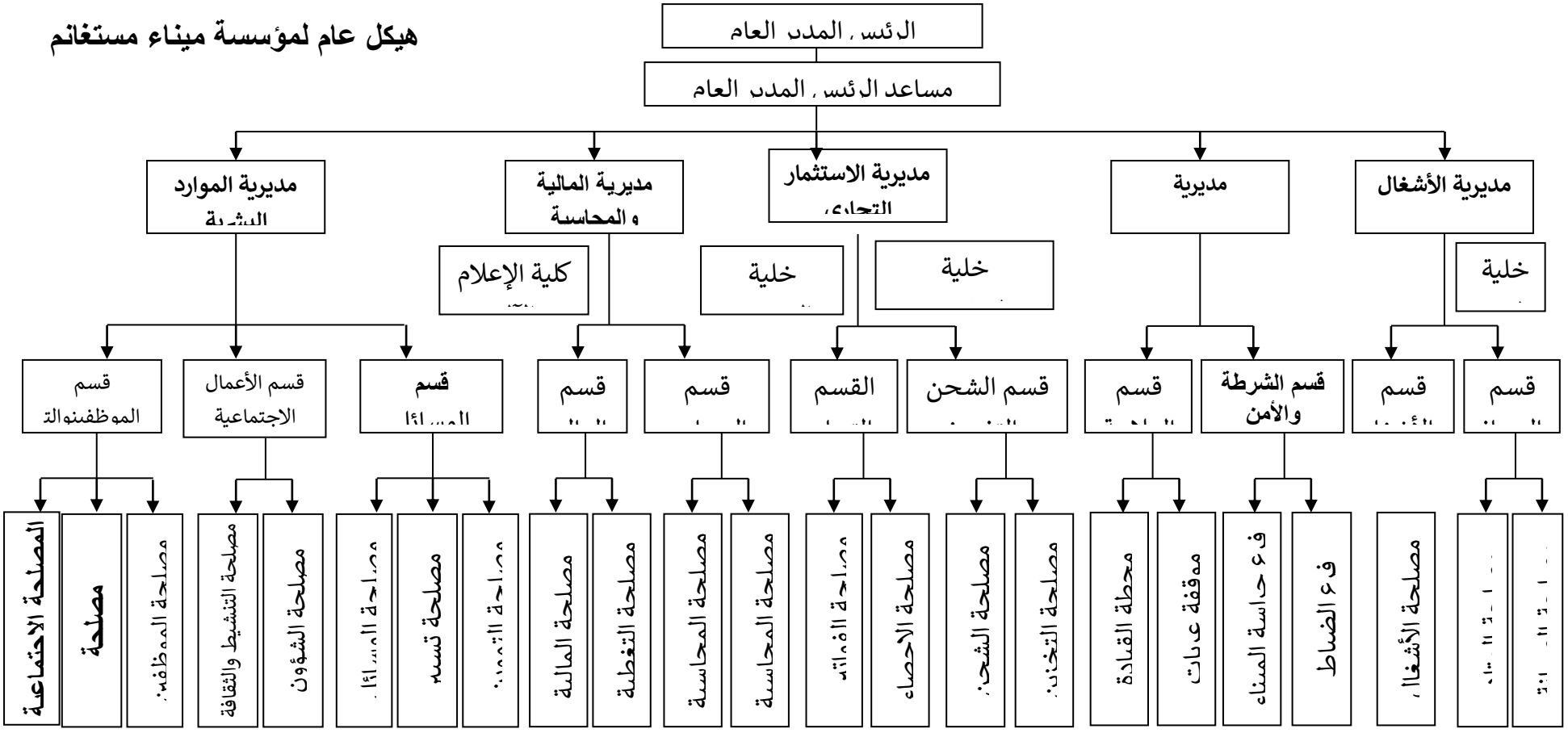

الهيكل العام لمؤسسة ميناء

المطلب الثاني : الخصائص البحرية و التجارية لمحطات الرسو :

الجدول 3-1 : الخصائص البحرية و التجارية لمحطات الرسو (سنة 2014)

التخصص	عمق محطات الرسو (متر)	طول محطات الرسو (متر)	محطات الرسو	الاحواض	اسماء الارصفة
سفن خدمة المرافئ زفت + بضائع مختلفة	4.50 6.77	80 117	y 0	الحوض الاول	الرصيف الشمالي الشرقي
سكر القصب + بضائع مختلفة بضائع مختلفة بضائع مختلفة	7.62 7.62 7.62	139 139 134	1 2 3		رصيف المغرب
حبوب +بضائع مختلفة حبوب +بضائع مختلفة حبوب +بضائع مختلفة			4 5 x		رصيف الاستقلال
سفن الاداء + بضائع مختلفة	7.98 7.18	108 109	NP1	الحوض الثاني	الرصيف الجديد
سفن الاداء	6.20	69	NP		رصيف سفن الاداء
خمر غير موضب +بضائع مختلفة	6.95 8.22	140 140	6 7		الرصيف الجنوبي الغربي
سفن الصيد	4.50	430			رصيف الصيد

المصدر : وثائق مؤسسة ميناء مستغانم

- ✓ لرضية التخزين : بمساحة كلية تقدر ب 44430 م² ذات الاستخدام التجاري .
- ✓ مراب السيارات : بمساحة 60000 م² وقدرة استيعاب تصل الى 6000 سيارة مع امكانية تمديدها الى 12000 سيارة .
- ✓ مراب الحاويات : بمساحة 1500 م² وقدرة معالجة 15000 حاوية سنويا .
- ✓ المخازن : عددها 16 مخزن بمساحة 8950م ³ , توظف 950 م² للخدمات التجارية .
- ✓ طرق المواصلات :
- الطرق الارضي : 4885 متر خطي .
- السكة الحديدية : 3747 متر خطي لكل الارصفة مجهزة بخطوط سكة الحديدية متجددة تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب .
- الانابيب المعدنية : نقل قصب السكر .....الخ.

المطلب الثالث: المنشآت المتخصصة :

- ➢ **وحدات استقبال و عبور الزفت :**

NAFTAL: مجهزة بثلاث اوعية (احواض) ذات سعة اجمالية تقدر ب 4200 طن .

SARL BITAMS OUEST : مجهزة بثلاث اوعية (احواض) ذات سعة اجمالية تقدر ب 5000 طن .

SARL HA.CE : مجهزة بوعائيين (حوضيين) ذات سعة اجمالية تقدر 5000 طن .

وحدات استقبال و عبور السكر الاحمر :

SPA SORA SUCRE : سعة استقبال تقدر ب 1600 طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور تصل الى 150000 طن سنويا .

المبحث الثاني : التجارة البحرية على مستوى ميناء مستغانم :

سنتطرق في هذا المبحث الى استقبال السفينة و التسهيلات المينائية , الحركة التجارية لميناء مستغانم و صادراته و وارداته .

المطلب الاول : استقبال السفينة و التسهيلات المينائية :

تتمثل اجراءات استقبال السفينة والتسهيلات المينائية المقدمة فيما يلي :

1- استقبال السفينة:

يقوم مجهز السفينة او ممثله اي الربان بتقديم المعلومات التقنية الخاصة في 72 ساعة على الاكثر اي 3 ايام قبل وصول السفينة الى الميناء , عن طريق الفاكس او الراديو لضمان استقبال السفينة في أحسن الظروف وفي حالة عدم تقديم كل المعلومات حول السفينة و محتوياتها , فلا يسمح لها بدخول الميناء حتى و ان كانت في عرض البحر .

تتمثل المعلومات التقنية الخاصة بالسفينة و البضاعة فيما يلي: طول , عمق , عرض و زاوية السفينة .

أ) طبيعة البضاعة , الوزن الصافي و الاجمالي , وميناء الشحن , وهذا لغرض تحديد الحقوق مقابل الخدمة التي تقدمها مديرية القيادة للسفينة .

2 شروط رسو السفينة :

تتخلص شروط رسو السفينة فيما يلي :

أ – يجب على كل سفينة ان تكون مرفقة بجهاز تامين السفينة , يعرف بجهاز الحماية , وهي مكلفة بالتعويضات نتيجة لإحداث ضرر بمرافق الميناء.

3 يجب إحضار الوثائق الضرورية للسفينة منها :

- بطاقة تعريف السفينة تحتوي على اسم السفينة , رقمها التسلسلي , اسم صاحب السفينة أو وكيله , حمولة السفينة .....الخ.
- الفاتورة التجارية التي تنص على قيمة البضاعة وكميتها .....الخ.
- وثيقة تسمى : connaissement تنص على كل البضاعة الموجودة على متن السفينة (نسخة أصلية).
- وثيقة corcomanifest: هي وثيقة خاصة بالبضاعة تسمح لوكيل السفينة بتمريرها الى الجمارك لتمكنها من الاستفادة من رخصة تفريغ البضاعة في الميناء المنصوص عليه في العقد.
- وثيقة carcoplan : وهي وثيقة شحن خاصة بالبضاعة تستعمل من طرف مستخدمين مؤهلين للتفريغ , تنص على حجم البضاعة , كيفية وضعها على متن السفينة .ذ
- وثيقة mats recept :تنص هذه الوثيقة على الخسائر الناتجة عن عملية الشحن , او وجود امتياز اي ان البضاعة لم تتضرر , وهي جاهزة للتفريغ .

على أساس المعلومات المقدمة يقوم الوسيط البحري بإعداد الفاتورة المبدئية , والتي تتضمن اسعار ومصاريف العمليات المقدمة من طرف مديرية القيادة زرقي ارساء.

قطر السفن : تقطر السفن التجارية ليلا نهارا باستخدام قاطرة ISERE 2ذات قوة 1700 حصان .

المطلب الثاني : الحركة التجارية بميناء مستغانم :

ابتداء من 2002 تراوح استيراد الحبوب عن طريق ميناء مستغانم بين 40000 طن سنويا, و التي عولجت في مراكز متخصصة عبر تجهيزات مخازن الجبوب , او بمركز عادي للاستقبال يمثل ما بين 05 الى 55 بالمائة من النشاط العام و يمكن ان يصل الى أكثر من 60000 طن سنويا .

يحتل ميناء مستغانم المرتبة السادسة فيما يخص استيراد الحبوب من بين عشرة موانئ جزائرية وهذا راجع الى تعامله مع تركيبة من الزبائن المتخصصين في استيراد المادة ومن أهمهم :

- مجمع كونتوار ا المغرب غليزان _مستغانم .
- مؤسسة حبوب الغرب الجزائري .
- منشاة بابا قرع – بشار
- الديوان الوطني لاستيراد الحبوب .

اما فيما يخص المنتوجات الحديدية فهي تمثل من 10 الى 12 بالمائة من الحركة التجارية العامة , وتتكون بصفة رئيسية من انابيب الحديد المستدير , الاسمنت المساح , الماكينات .....الخ .

يتعامل ميناء مستغانم مع العديد من المستوردين للمنتوجات الحديدية ومن اهمهم:

-مجمع بوثلجة مستغانم

-مؤسسة EDIMCO.

-شركة HYDRO AMENAGEMENT بومرداس – الجزائر .

- شركة COSIDER الجزائر .

اما فيما يخص المواد الغذائية فهي تمثل من 14 الى 16 بالمائة من الحركات التجارية العامة , وتتكون بصفة رئيسية من السكر , الموز , الحليب , اللحوم الحمراء , الحمراء , البن , التبغ , زيت المائدة , الشاي .....الخ.

ويتعامل ميناء مستغانم في هذا المجال مع كل من :

- شركة استيراد الحليب الجاف الجزائر –وهران .
- منشئات انثيرال مستغانم
- ش .د .م .م دقدوق لاستيراد الموز.

ش .د .م. م. CAIMبوفاريك ,الجزائر

اما فيما يخص النشاطات المختلفة ,فان ميناء مستغانم اصبح معروفا بها بفضل حجم المنتجات والسلع المعالجة سنويا (ادوات , السيارات ,المقطورات ,الات متحركة ,قطع غيار ,طرود ثقيلة و خفيفة)خاصة بالنسبة للشركات الاجنبية المتخصصة في التنقيب عن البترول بمناطق جنوب البلاد , وتمثل النشاطات المختلفة نسبة 80بالمائة من مجموع الحركة التجارية العامة .

المطلب الثالث: الصادرات و الواردات ميناء مستغانم

تشمل صادرات ميناء مستغانم ما يلي:

- زيت قصب السكر
- الاسمنت الابيض
- الخمر
- الات مستعملة سابقا
- الهيليوم(ينقل على شكل غاز)
- مواد البناء
- مواد كيمياوية

اما فيما يخص عن الواردات ميناء فهي تشمل مايلي:

- الزفت
- الحبوب
- الآلات
- الفواكه
- السيارات والشاحنات
- الانابيب (قنوات المياه)
- مواد الفلاحية
- مواد بترولية
- معادن صلبة
- الاسمدة

1-حصيلة السنوية للنشاطات المينائية:

أ- التجارة السفن:

بلغ عدد السفن التجارية التي رست خلال سنة 2016 بميناء مستغانم حوالي 613 سفينة في مقابل رسو 563خلال سنة الفارطة اي بزيادة 50سفينة.

ومن خلال جدول نبين كالاتي:

الجدول رقم 3-2 عدد السفن الراسية بالميناء خلال الخمس سنوات الاخيرة

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السفن بحسب الدخول	533	563	613	523	560

المصدر :وثائق من مؤسسة الميناء مستغانم

ب- المكوث في ميناء:

متوسط المكوث في الميناء (لكل انواع السفن)

الجدول رقم 3-3:زمن مكوث السفن بالميناء

السنة	**2015**	**2016**
المرسى الانتظار خارج الميناء	**3.86**يوم	**0.70**يوم
المرفأ الانتظار داخل الميناء	**3.22**يوم	**2.13**يوم

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم

سجل تحسن ملحوظ في متوسط مكوث السفن التجارية في الميناء ,وهذا راجع اساسا الى تعميم العمل الليلي وتسريع عمليات الشحن والتفريغ.

4 تجارة البضائع:

جدول رقم 3-4:حجم البضائع بالطن خلال الخمس سنوات الاخيرة

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
حجم البضائع (طن)	1050936	1292342	1525152	1454939	1005894

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم

خلال سنة 2014بلغ حجم مبادلات التجارية بميناء مستغانم مع مختلف المناطق الجغرافية من العالم حيث بلغت 1525152طن مسجلا بذلك ارتفاعا قدرة ب18بالمئة مقارنة بالفترة التي تسبقه اي بزيادة قدرها 232.81طن وذلك يعود الى طلب متزايد على السلع وانفتاح الجزائر على السوق الخارجية, لكن توجه الدولة الى تقليص فاتورة الواردات ادى الى انخفاضها في السنوات الاخيرة وهذا ما يتجلى في الجدول السابق حيث انخفض حجم المبادلات التجارية سنة 2016 مقارنة بسنة2015 ب449045طن اي ما يعادل بانخفاض قدره 30.86بالمئة

5-التجارة بحسب عائلات المواد سنة 2016

الجدول رقم 3-5:حجم الواردات وحجم الصادرات خلال سنة 2016

عائلات المواد (طن)	**حجم الواردات(طن)**	**حجم الصادرات (طن)**	**الحجم الاجمالي (طن)**
المواد الفلاحية	164046	/	164046
المواد الغذائية	3677	/	3677
المواد البترولية	81166	/	81166
المواد الحديدية	168184	/	168184
المواد الكيمياوية	12185	3785	15970
الاسمدة	43499	/	43499
معادن ومواد البناء	277319	/	277319
عتاد وتجهيزات	76842	320	77162

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم

6-تجارة بذور البطاطا

حسب مصدر من ميناء مستغانم من الاستيراد الوطني من بذور الطاطا قدرت ب 80 بالمائة

جدول رقم09 :تجارة بذور البطاطا خلال سنوات الاخيرة

السنة	عدد السفن	حجم الواردات
2003	30	58788
2004	32	54923
2005	23	52479
2006	30	71256
2007	25	54295
2008	34	830.63
2009	37	96791
2010	36	96314
2011	37	100342
2012	44	127745
2013	39	100693
2014	33	127745
2015	35	100693
2016	25	55179

المصدر: من مؤسسة ميناء مستغانم

تجارة السيارات :في نهاية 2016 تم استيراد 106375وحدة مسجل انخفاضا قدره 21168وحدة اي بنسبة16.60%وذلك لفرض رخص الاستيراد السيارات وتقليص الواردات

جدول رقم 10:حجم الكلي لاستيراد الحبوب

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الحجم الكلي	90626	80622	119561	217169	55287

المصدر :من ميناء مؤسسة مستغانم

المبحث الثالث: المشاكل والتحديات والمشاريع المستقبلية بميناء مستغانم:

ركزت الجزائر على استثماراتها في الموانئ النفطية , وهي موانئ متخصصة لا تخدم الا قطاعا محددا من اقتصاد الدولة

اما باقي الموانئ فهي تجارية ,بما فيها ميناء مستغانم بقيت تشكو من تأخر كبير وتعاني من مشاكل وتحديات

المطلب الاول: التحديات التي يوجهها الميناء وانعكاساته:

تكمن تحديات الميناء فيما يلي :

- محدودية عمق الارصفة ب8.22م
- عدم كفاية طول الارصفة ومساحة العبور والتخزين
- غياب المراب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة

عدد محطات الارساء	طول الارصفة	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين الحالية	معايير المتفق عليها	قيمة النقص
10	1296	1500م	204م	44430م^2	200000م^2	155570م^2

انعكاساتها السلبية

صعوبات على مستوى التخزين تؤدي الى توليد تعريفات اضافية للشحن والنقل

تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الاخرى مما يؤدي الى تعريفات شحن اضافية

طول مكوث المؤدي احيانا الى مهام اضافية للشحن والتفريغ

المطلب الثاني :المشاريع المستقبلية للميناء

- تتمثل المشاريع المستقبلية لمؤسسة ميناء مستغانم فيما يلي:

مشروع انشاء الحوض الثالث:

من اجل مواجهة معوقات الميناء ونظر ا للنمو المتسارع للتبادل التجاري على مستوى الميناء من جهة اخرى , اصبحت التنمية ميناء وتطويره بانشاء الحوض الثالث واقعا حتميا من اجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية في المستقبل القريب .

واجزت اول دراسة للمشروع سنة1998 من طرف مخبر الدراسات البحرية LEM وتم برمجتها سنة2011 من قبل مكتب SOGREAH ALGERIAويسمح هذا المشروع بما يلي :

- ✓ تجارة البضائع المختلفة اكثر من 900 الف طن سنويا
- ✓ تجارة الحبوب اكثر من مليون طن سنويا
- ✓ تجارة الحاويات حوالي400الف حاوية سنويا
- ✓ نقل مسافرين

كما سيسمح هذا المشروع بتوفير عدد مهم من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة

تحسين وزيادة خطوط النقل البحري :

بعد انشاء المحطة البحرية لنقل المسافرين ودخولها حيز الخدمة سنة 2016بلغ عدد المسافرين المغادرين حوالي 40523وعددالقادمين42690بالرغم من وجود خط واحد يربط بين مستغانم وفالنسيا مما استدعى التفكير في فتح خطوط بحرية جديدة من اجل تكفل بالطلبات المتزايدة للحجز مع شركات جديدة لتحسين الخدمة الميناء وتجرى الدراسة بالمحطة البحرية للمسافرين بزيادة خط يربط بيم مستغانم وبرشلونة

الميناء الجاف :

يشار الى ان الميناء الجاف هو عبارة عن محطة لتخزين البضائع متصلة مباشرة مع الطرق او السكة الحديدية الواصلة الى ميناء البحري ويستخدم كمركز لتجميع البضائع القادمة من الموانئ استعداد لتوزيعها الى الجهات المعنية .

ويحتوي الميناء الجاف كذلك على مراكز التخزين وتفريغ البضائع ومراكز الصيانة للشاحنات وخدمات وهدفه تخفيف الضغط على الطاقة التخزنية والمساحة الجمركية التي تكتظ بيها الموانئ.

وقامت السلطات الولائية بإعطاء الموا فقتها المبدئية على برمجة منح ميناء مستغانمبقطعة ارض مساحتها تقدر حوالي 20هكتار بمنطقة البرجية بدائرة عين النواصي لإنشاء الميناء الجاف ويجدر بالذكر ان المنطقة يجرى تحويلها الى منطقة صناعية وقد تمت عيلها عدة مصانع بها.

المطلب الثالث: مشاكل في ميناء مستغانم

أ) التأخر في عملية تداول الحاويات

لقد اصبح التوجه لاستعمال الحاويات في نقل بضائع ويحاول ميناء مستغانم تطوير هذه العملية ,ومع ذلك يمكن القول ان الميناء لازال يسجل تأخرا واضح في هذا لمجال, واعتبار ان المعدل العالمي لتداول الحاويات يصل لى62% ويتم العمل في هذا المجال على توفير مساحات اضافية تستعمل كمحطات للحاويات

ب) نقص في تجهيزات والاليات :

يعاني الميناء من نقص كبير في الاليات الثقيلة الا ان ميناء الجزائر الوحيد الذي يتوفر على رافعة ذاتية الحركة قوتها 300طن ومع علم ان الجزائر تصنف اكبر مستورد للحبوب اذ ما يقارب 6 مليون طن سنويا

ت) انخفاض معدل اداء الميناء

يعاني الميناء بشكل كبير بتوقف عدة الانشطة ليلا وخاصة فيما يتعلق بمناولة السلع والبضائع

ث) اختناق الميناء:

لعلى من الاسباب الرئيسية التي تزيد من اختناق الميناء تكمن في عدم وجود خطة منسقة لتوقيت الاستيراد لدى بعض الهيئات المستوردة مما يؤدي الى وصول كبير منا لسلع والمعدات في وقت واحد او عندما يرتفع معدل استيراد بسبب انخفاض اسعارها في الاسواق العالمية مما يؤدي الى بقاء السفن تنتظر دورها في عرض البحر لدخول الميناء .

تعدد النظريات و الاتجاهات المفسرة لقيام التجارة الخارجية و انقسمت هذه النظريات الى عدة مدارس,حيث اقتصرت النظرية الكلاسيكية في تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تبيانيها بان الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية واكدا ادم سميث في هذه النظرية ان كل دولة لها القدرة على انتاج السلع التي تمتلك ميزتها النسبية , ثم جاءت النظرية النيوكلاسكية لتعميق و تكملة التحليل الكلاسيكي , يبحث دافيد ريكاردو حول اسباب اختلاف النفقات النسبية و التي تتمثل في تفاوت الدول في مدى و فرتها على عناصر الانتاج المختلفة الى واقع يختلف ما توصلت اليه هذه النظريات , حيث نجد ان جانبا كبيرا من التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة .

حيث نبانت الآراء حول نوعين من السياسات السياسية حرية التجارية و سياسة الحماية , فهناك الداعين الى حرية التجارة حيث ان لكل منهما حجج يدعم بها رايه فهناك من المتفائلين من يرى التجارة بين الدول المتقدمة و انامه لما اتار ايجابية مما يجعل تنشيط الاستثمار و تحديث اساليب الانتاج من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ان النظريات الحديثة حول التجارة الخارجية ساهمت في بلورة سياسة تجارية عالمية تتماشى و اهداف النظام العالمي .

مازالت الجزائر ومنذ الاستقلال تبحث عن طريق السليم لبناء منظومة اقتصادية سالمة, قادرة على الارتقاء باللأمة الى المستويات التي تطمح لها فمن خلال درستنا لتجارة الخارجية الجزائر بانها قامت بالإصلاحات التي بادرت بها الدولة منذ استقلال باتباعها سياسات مخططات المركزية , ما صاحب تلك المرحلة من احداث , وجاءت هذه اصلاحات مع صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطه على الجزائر لمسعدتها لخروج من وضعية الاقتصاد و نهوض به فأبرمت معه اربع اتفاقيات من1989الى 1998, وهذا من اجل احداث تكامل بين القطاعات و دعم الاستثمار و اعادة هيكلة الاقتصاد .

و بانفتاح الاقتصاد الجزائر, على الاقتصاد السوق بصفة عامة وتجارة الخارجية بصفة خاصة, فقد خطت الجزائر خطوة الى عقد اتفاق على اتحاد الاوروبي والسعي انضمامها الى منظمة العالمية للتجارة .

وكان هدف الجزائر مع اتحاد الاوروبي هو الاستفادة من اسواق الاوروبية و مساعدات و قروض ماله و تشجيع الاستثمار في الجزائر وخلق مناخ مناسب لتطور علاقاتها الاقتصادية .

وكان هدف من منظمة كان له اثار ايجابية وسلبية ومن إجاباتها تقوم على منافسة ورفع من ادخار القائم و الانفتاح الاقتصادي و اثارها سلبية صعوبة التحكم في رؤوس اموال عند دخولها و خروجها وتأثير خزينة العمومية .

ويمكن اجمال نتائج التي قمنا بدراستها و اجابة على الفرضيات الاسئلة :

تعد النظريات و الاتجاهات المفسرة لقيام التجارة الخارجية , و انقسمت الى عدة مدارس فلجأت نظرية كلاسكيةالى تحليل ظاهرة التبادل الدولي والتخصيص و ان اختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في

البلدان مختلفة هو سبب قيام التجارة خارجية ثم جاءت نظرية النيو كلاسكية ببحثها على اسباب اختلاف النفقات و التي تمثل في تفاوت الدول في مدى وفرتها على عناصر الانتاج مختلفة .

ان القرار الجزائر للإصلاحات الاقتصادية منذ سنوات ثمانينات , وجدت فمنها لم تحقق ما كانت ترجو اليه في ظل حماية الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع باللغة العربية

I) الكتب

1_ أشرف أحمد العدلي , "التجارة الدولية" , مؤسسة طيبة معمورة الاسكندرية ,الطبعة الاولى سنة 2002 ص 53.

2_بهلول محمد بلقاسم "السياسة التخطيط و التنظيم مساريها في الجزائر" سنة 1999.

3_ توفيق بيضون "التجارة الخارجية الدولية ", مكتبة و مطبعة الاشعاع التنمية الاسكندرية سنة 2001

4_سمير محمد السيد حسن ,"تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية" , مؤسسة شباب السنة جامعية 2004

5_طالب محمد , التجارة الدولية ," نظريات و سياسات ", مطبعة الاشعاع الاردن 1995

6_ لعويصات جمال الدين "التنمية الصناعية "ترجمة سعيد الصديق الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1986

7_ محمد السيد عابد , "التجارة الخارجية الدولية ", مكتبة و مطبعة الاشعاع التنمية الاسكندرية سنة 2001

8_ مدحت الفرنسي , "التنمية الاقتصادية ونظريات و سياسات" و موضوعات دار وائل الاردن 2007

9_ محمد دياب "التجارة الخارجية الدولية "في عصر العولمة , دار المنصل اللبناني دار المسير و النشر سنة 2010

10_ ناصر عدون داودي منادي محمد" الجزائر و منظمة العالمية للتجارة" دار محمدية العامة الجزائر سنة 2003

II)الرسائل الجامعية

1_ جاري فاتح ," الاصلاحات الاقتصادية و أثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية "(1989-2000) كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير , رسالة ماجستير غير منشورة 2002

2-زير مي نعيمة, "التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق" شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات, جامعة ابي بكر بلقايد, تلمسان سنة 2010-2011

3-فيصل بهلولي "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروومتوسطية والانضمام الى منظمة العالمية للتجارة العالمية "مجلة باحث ,العدد11 جامعة سعد دحلب البليدة ,2012

4-قادةبن ياسين رضا "التجارة الخارجية الجزائرية في ظل نظام التجارة الدولية" شهادة ماستر في علوم التجارية ,جامعة عبدالحميد ابن باديس, مستغانم 2016-2017

5-ملوك عثمان "تطور حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 شهادة دكتورة ,جامعة ادرار 2016

IIII) الاوراق البحثية

1-فيصل بهلولي "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام الى منظمة العالمية للتجارة العالمية "مجلة باحث ,العدد11 جامعة سعد دحلب البليدة ,2012

2_ كمال رزيق , مسدود فارس , "الشراكة الاوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية للاقتصاد الاتحاد الاوروبي " لملتقى الوطني الاول حول اقتصاد الجزائر في الفية الثالثة كلية علوم الاقتصادية و التسيير , جامعة البليدة , ايام 21, 22 ماي سنة 2003.

3_ عياش قويدر و ابراهيمي عبد الله , أثار انضمام عالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم مجلة شمال افريقياديوان المطبوعات الجزائر سنة 2005.

3_ يوسف سعداوي رفيق" واقع و اخاق الشراكة الاورو متوسطية الجزائرية "مجلة الاقتصادية و المناجمنت , السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة ابو بكربلقايد تلمسان مارس 2005.

IV) مدخلات العلمية:

1_ حميدات محمود , خليل كريم زين الدين ,"سياسات و ادارة اسعار الصرف في الجزائر" , ورقة مقدمة لندوة سياسات وادارة أسعار الصرف فالبلدان العربية , سلسلة جحوت و مناقشات حلقات العمل , العدد03 ابوظبي 1997

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

16) Benissad houssiné .ALGGERIE ;Astrictions des reforme économique . edition1995

17)Dahmani AHMED ;ALGERIE l'épreuve économique politique des reformes .1980-1999 ALGERIE CASBAH Edition.1997

18)PETER KENEN .nature capital and Trade . the journal politique économes .october1966

19)TEMMER HAMID ;stratégie de développement indépendant le cas de L ALGERIE un bilan .ALGERIE .OP1983